جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٥٢٢)

إنتــاج وتســويق الحمضيــات
فــى
قطـــــاع غـــزة

إعــداد

د/ بركات أحمد الفــرا

ابريل ١٩٩١

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

المحتويـــــــات

- مقدمـــة .

٠١ إنتاج الحمضيات في قطاع غزه .

١٠١ ـ أهمية الحمضيات في الاقتصاد الزراعي الغزي .

٢٠١ ـ تطور مساحة الحمضيات .

٣٠١ ـ تطور الانتاج من الحمضيات .

٤٠١ ـ اصناف الحمضيات المنتجه في قطاع غـزه .

٥٠١ ـ التحليل الاحصائي لمساحة وإنتاج الحمضيات .

٠٢ السياسة الاسرائيلية الموجهه لانتاج الحمضيات في قطاع غزه .

٠٣ تصدير الحمضيات الغزيه

١٠٣ ـ تطور صادرات القطاع من الحمضيات .

٢٠٣ ـ التوزيع الجغرافي لصادرات الحمضيات .

٣٠٣ ـ التحليل الاحصائي لصادرات الحمضيات .

٤٠٣ ـ الصادرات حسب الاصناف وتوزيعها الجغرافي .

٥٠٣ـ قيمة صادرات الحمضيات .

٠٤ واقع ومشاكل تسويق الحمضيات في قطاع غـزه .

١٠٤ ـ التسويق الداخلي .

٢٠٤ ـ التسويق الخارجي .

٣٠٤ ـ مقترح لحلول عملية لمشاكل تسويق الحمضيات .

٠٥ موجز وتوصيات .

٠٦ المراجع .

٠٧ الملاحق .

مقدمـــــة

تلعب الحمضيات في قطاع غزه دوراً إقتصادياً هاماً ، حيث أن حوالي ٣٠ ـ ٣٥٪ من الاراضي الزراعية في القطاع تزرع بأنواع الحمضيات المختلفة والتي في مقدمتها اشجـــار البرتقال والليمون ، كما أن دخلها يمثل حوالي ٤٠٪ من الدخل الزراعي في القطاع ، أيضا فإنها توفر فرص عمل مناسبة لسكان قطاع غزه، سواء في موسم الجني أوخدمة هذه الشجرة المباركه، كما ان هناك صناعات تقوم على هذا المنتج متمثله في مصانع تغليف البرتقـــال ومصانع العصير، وماتوفره من فرص عمل ودخل لسكان القطاع.

ومن ناحية أخري، فقد ارتبطت هذه الشجرة المباركة تاريخياً بفلسطين ، ففلسطين أول ماتشتهر به علي المستوي الأنتاجي الزراعي هو بيارات البرتقال والليمون، مما جعـــل هذه الشجره تأخذ بعداً سياسياً وتمثل نوعاً صارماً من التحدي لسلطات الاحتلال، الأمر الذي دفع بسلطات الاحتلال ان تقاوم هذا المحصول الرئيسي الفلسطيني بكل وسائل المقاومـــة، والتى بدأتها بفرض حصار علي تسويق هذا المنتج الهام ، الذي كان يصدر بصفة أساســية الي الدول الأوربية الشرقية، وحصرت تسويقه لأحد الشركات الاسرائيلية (اجركسيكـــو) التي تعمل في هذا المجال، ثم منعت أي زراعات جديده، حتي الاشجار التي تقتلـع لايتـم زراعة اشجاراً جديده بدلاً منها، وحددت ايضاً المياه بفرض رقابة مشدده علي التصـــرف اليومي للابار، وذلك كله في محاولة منها للقضاء الكامل علي هذا المحصول الأقتصـــادي والسياسي في آن واحد .

وعلي الرغم من ذلك كله، فمازال إنتاج القطاع من الحمضيات يصل الي بعض الاسواق العربية، والاوربية ، إلا أن الانتاج تناقص في السنوات الأخيره، وكذلك الصادرات . حيث نجحت سياسات الاحتلال المشددة في تدمير ربحية هذا المحصول واصبح يحقق خسارة في الغالب ، مما دفع منظمة التحرير الفلسطينية الي تقديم الدعم المادي لإصحاب البيارات ،وبذل مجهودات ضخمة من أجل فتح الأسواق العالمية أمام البرتقال الغزاوي وكان آخرها الســـوق الأوربية المشتركه، بالرغم من ضعف حجم الصادرات .

وظلت وستظل مشكلة التسويق هي المشكلة الاساسية التي تواجه إنتاج الحمضيات في قطاع غزه والتي بتفاقمها يخشي إن تكون آثارها السلبيه أكبر مما هو متوقع .

من هنا، فإن هذا البحث يخص نفسه في التعرف علي أبعاد هذه المشكلة، بهدف محاولة وضع خطه للتعامل معها بالحل وايجاد بعض السبل الكفيله بتخفيف حدة الأزمة التسويقية الراهنة، وذلك من أجل تحقيق مكاسب إقتصادية وسياسية تعود علي سكان قطاع غزه بالنفع وترفع دخول المنتجين .

وستعتمد هذه الدراسة علي ماهو متوفر من معلومات وبيانات من مديرية الزراعة بقطاع غزه والنشرات الاحصائية الصادره فى الضفة والقطاع والمجموعة الاحصائية الاسرائيلية ، وكذلك بعض المقابلات الشخصية للمسئولين عن قطاع الزراعة وتسويق الحمضيات .

لذا فإن اللجوء الي التحليل الوصفي أمر لامفر منه والي التحليل الاحصائي كلما دعت الحاجة الي ذلك .

١ - إنتاج الحمضيات في قطاع غزه

١ - ١ - الأهمية النسبية للحمضيات في الاقتصاد الزراعي الغزي: بلغت قيمة الأنتاج الزراعي في قطاع غزه ١٥ مليون دولار عام ١٩٨٦ ارتفعت الي ٧٠ ، ٥٧، ١٠٢، ١١٦، ١٣٣ر مليون دولار في الأعوام ١٩٧٨، ١٩٨١، ١٩٨٥، ١٩٨٧، ١٩٨٨ علي التوالي كان ذلك وفق معطيات الجدول رقم (١ - ١) والذي يتضح منه أيضا ان قيمة المحاصيل الزراعية (الأنتاج النباتي) بلغت في السنوات سالفة الذكر وبالترتيب ١٢، (٥، ٤٢، ٣)، (٨، ٤ر٩٢ مليون دولار علي الترتيب ، أي بنسبة ٨٠٪، ٨ر٧٢٪، ٢ر٧٩٪، ٣ر٥٧ ،٨ر٦٩٪، ٤ر٦٩٪ تقريبا . أي أن الأنتاج النباتي يشكل حوالي ثلاثة ارباع الدخل الزراعي .

أما الأنتاج الحيواني، فقد ارتفعت قيمته من ٣ مليون دولار عام ١٩٦٨ الي ١٩، ١٥، ١٤، ٢٥، ٥ر٤٢ مليون دولار في السنوات ١٩٧٨ ،١٩٨٢، ١٩٨٥، ١٩٨٧، ١٩٨٨ علي الترتيب أي بنسبة ٢٠٪، ٢ر٢٧٪، ٨ر٢٠٪، ٧ر٤١٪، ٢ر٣٠٪، ٩ر٣١٪ في السنوات سالفة الذكر وعلي الترتيب من قيمة الأنتاج الزراعي .

ولقد بلغت قيمة الحمضيات في السنوات سالفة الذكر وبالترتيب ٦، ٢٥، ٢٢، ٢٧،٢١ ، ٢٦ر٦ مليون دولار تقريباً، وشكلت قيمة الحمضيات مانسبته ٤٠٪ من قيمة الأنتاج الزراعي عام ١٩٦٨، ونفس النسبة عام ١٩٧٨ ثم إنخفضت الي ٣ر٤٠٪ عام ١٩٨٣ وحوالي ٨ر٢٦٪ عام ١٩٨٥ وإنخفضت الي ٣ر٢٣٪ عام ١٩٨٧ ثم ٢٠٪ عام ١٩٨٨،أي أن الحمضيات وحتي عام ١٩٧٨ كانت تشكل قيمتها نصف قيمة الأنتاج الزراعي، كما أنها شكلت أكثر من ٤٠٪ من قيمة الأنتاج الزراعي في النصف الأول من الثمانينات ، ثم بعد ذلك انخفضت الي الثلث عام ١٩٨٥ ثم الي حوالي ربع قيمة الأنتاج الزراعي عام ١٩٨٧، ثم خمس القيمة عام ١٩٨٨ وتفسير ذلك عدم وجود أسواق لتصدير الحمضيات في السنوات الأخيره وتدني أسعار التصدير في نفس الوقت .

جدول رقم (١ـ ١) تطور قيمة الانتاج الزراعي في قطاع غزه خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٨٧

(مليون دولار)

السنة / البيان	١٩٦٨	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨ (١)
المجموع الكلي	٥	٤	٧٠	٥٧	٤٤	٥٧	١٠٢	١١٦	١٢٣ر١
المحاصيل الزراعية	١٢	٣٤	٥١	٤٢	٣٣	٤٣	٧٣	٨١	٩٢ر٤
المحاصيل الحقلية								١	٢ر١
الخضروات والبطاطا	٣	٥	٧	١٣	٩	١٦	٣١	٤٢	٥٢ر١
البطيخ والقرع	١	١	١						٣ر٠٠
الحمضيات	٦	٢٢	٣٥	٢٣	٢٠	٢١	٨	٢٧	٢٦ر٦
فواكه اخري	٢	٦	٨	٥	٤	٦	٤	١١	١٢ر٩
المنتجات الحيوانية	٣	١٢	١٩	١٥	١١	١٤	٢٩		٤٠ر٦
اللحوم	١	٤	٦	٧	٥	٧	١٥	١٦	١٦ر٨
الحليب	١	٢	٤	٣	٣	٣	٥	٨	٨ر٤
السمك	١	٤	٥	١	٢	١	١	١	٦ر١
البيض		١	٢	٢		٢	١	٩	١١ر٤
اخري					١		١	١	٢ر٥
المدخلات الزراعية	٥	١٤	١٦	١٩	ـ ١	١٩	٣٦	٣٨	٤٢ر٥
قيمة الدخل الزراعي	١٠	٣٢	٥١	٣٧	٣٠	٣٩	٦٧	٧٩	٩٠ر٦
الحمضيات ٪ من المجموع الكلي (١)	٤٠	٣٢ر٨	٥٠	٤٠ر٣	٤٥ر٤	٣٦ر٨	٢٧ر٤	٢٣ر٣	٣٠ر ـ
الحمضيات ٪ من المحاصيل الزراعية (١)	٥٠	٦٤ر٧	٦٨ر٦	٥٣ر٥	٦٠ر٦	٤٨ر٨	٣٨ر٤	٣٣ر٣	٣٩ر ـ

حسبت من نفس معطيات الجدول

المصدر : اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل ـ الامانة العامة ـ مؤشرات احصائية اساسية حول فلسطين المحتله ـ بنك المعلومات حول فلسطين المحتلة ـ نشره رقم (٢) ـ عمان ـ يونيو ١٩٨٩.

(١) Statistical abstract of israel, 1989 No. 40 P. 710.

أما أهمية الحمضيات بالنسبة للانتاج النباتي ، فقد بلغت اهميته النسبية ٥٠٪ من قيمة الانتاج النباتي عام ١٩٦٨ ارتفعت الى ٦ر٦٨٪ عام ١٩٧٨ وانخفضت الي ٥ر٥٣٪ عام ١٩٨٣ وارتفعت مره اخري الي ٦ر٦٠٪ عام ١٩٨٤ ثم انخفضت الي ٨ر٤٨٪ عام ١٩٨٥ ثم الي ٤ر٣٨٪ عام ١٩٨٦ ثم الي ٣ر٣٣٪ عام ١٩٨٧ ثم ٢٩٪ عام ١٩٨٨.

أي انه وحتي نهاية السبعينات كان قيمة الحمضيات تمثل اكثر من ٥٠٪ الي ٦ر٦٨٪ من قيمة الانتاج النباتي وحوالي ٨ر٤٨٪ الي ٦ر٦٠٪ من قيمة الانتاج النباتي في النصف الأول من الثمانينات ، ثم تراجعت الي ٣ر٣٣٪ - ٤ر٣٨٪ في بدايات النصف الثاني من الثمانينيات .

وهي الفترة التي تأزمت فيها مشكلة التصدير وانخفضت اسعار الصادرات في نفس الوقت .

ولكن رغم ذلك كله، فيتضح ان الحمضيات تلعب دوراً هاماً وقائداً في الاقتصاد الزراعي بقطاع غزه. ومن هنا تأتي أهمية ايجاد حلول لمشاكل تسويق الحمضيات التي تفيض عن احتياجات القطاع بشكل كبير.

٢ - ١ - تطور مساحة الحمضيات وأهميتها النسبية. تبلغ الرقعة الزراعية في قطاع غزه حوالي ١٩٤ الف دونم تقريباً وفق احصاءات عام ١٩٨٨/٨٩ [١] منها حوالي ٦١ ألف دونم تمثل المساحات المزروعة بأنواع الحمضيات المختلفة أي بنسبة ٤ر٣١٪ تقريبا ، في حين كانت عام ١٩٨٢/٨٣، تمثل ٥ر٤١٪ تقريباً حيث كانت الرقعة الزراعية ١٦٤ ألف دونم تقريبا [٢] . الأمر الذي يوضح مدي أهمية الحمضيات في الزراعة الغزيه.

ولقد طرأ تغير ملحوظ علي رقعة الحمضيات الغزيه خلال الفترة ١٩٧٦/٧٥ - ١٩٩٠/٨٩ حيث تدهورت من ٧٢ الف دونم الي ٦١ الف دونم تقريباً وفق معطيات الجدول رقم (١ - ٢)

---

(١) قطاع غزه - دائرة الزراعة - تقارير مختلفة.

(٢) المصدر السابق .

جدول رقم (١ - ٢) مساحة وانتاج الحمضيات خلال الفترة

١٩٧٦/٧٥ - ١٩٩٠/٨٩

البيان / السنه	المساحة الف دونم	الانتاجية طن/دونم	الانتاج المقدر (الف طن	اجمالي الانتاج (١) (الف طن)	متوسط متحرك ٣ سنوات لاجمالي الانتاج (الف طن)
٧٦/٧٥	٧٢	٣ر٥	٢٢٧ر١	٢٨٤ر -	
٧٧/٧٦	٧٢	٣ر٥	٢٢٧ر -	٢٧٣ر -	٢٥٨
٧٨/٧٧	٧٢	٢ر٦	١٧٦ر٥	٢١٨ر -	٢٤٠
٧٩/٧٨	٧٢	٢ر٤	١٨٢ر٦	٢٢٩ر -	٢١٧
٨١/٨٠	٧١ر٦	٢ر٨	١٦٨ر٥	٢١٠ر -	٢١٤
٨٢/٨١	٧٠ر -	٢ر٤	١٨٥ر٤	٢٢٨ر -	٢١١
٨٣/٨٢	٦٨ر -	٢ر٤	١٥٢ر -	١٩٤ر -	٢٠٣
٨٤/٨٣	٦٦ر٧	٢ر٤	١٤٧ر -	١٨٧ر -	١٩٥
٨٥/٨٤	٦٥ر٢		١٦٢ر٩	٢٠٥ر -	١٨٩
٨٦/٨٥	٦٣ر٢		١٣٦ر٩	١٧٦ر -	١٩٨
٨٧/٨٦	٦٢		١٧١ر٥	٢١٣ر -	١٧٥
١٩٨٨/٨٧	٦١ر٥		٩٨ر٨	١٣٦ر -	١٦٧
١٩٨٩/٨٨	٦١ر٥		١١٣ر٧	١٥١ر -	١٦٨
٩٠/٨٩	٦١ر٤		١٧٤ر٣	٢١٦ر -	

(١) يشمل الاستهلاك المحلي بنسبة ٧٪ + ٣٠ الف طن تسمي مرطبات لمصانع العصير.

المصدر : جمعية اتحاد منتجي الحمضيات لقطاع غزه ، التقرير السنوي لعام ١٩٩٠ ، دائرة الزراعة - قطاع غزه.

ويتضح انه في غضون خمسة عشر عاماً ، انخفضت مساحة الحمضيات بحوالي ١١ ألف دونم أي بنسبة ١٥٪ وبمعدل ٧٥٠ دونم سنوياً تقريباً. وان كان الانخفاض بدأ منذ الموسم وان كان الانخفاض بدأ منذ الموسم الزراعي ١٩٨٢/٨٢، أي في غضون الثمانية سنوات الاخيرة كان الانخفاض بمعدل ١٢٧٥ دونم سنويا.

والأسباب التي يرجع اليها هذا الانخفاض تنقسم الى نوعين ،

الأول، اقتصادي ، ويتمثل في ارتفاع كلفة انتاج الدونم من الحمضيات وبالتالي انخفاض الربحية وتحقيق خسارة في كثير من السنوات كما سيأتي بيانه فيما بعد ،

والنوع الثاني، هو غير اقتصادي وهو متمثل في سياسة اسرائيل لتدمير مزارع الحمضيات في القطاع والمتمثلة في منع تجديد بيارات البرتقال ومنع زراعة مساحات اضافية والتحكم في المياه التي تضخها الآبار الارتوازية.

وخطورة هذا الوضع تتمثل من الناحية الاقتصادية في فقدان نحو ٤٠٪ من دخل قطاع الزراعة اذا استمر التدهور في السنوات القادمة والتحول الي زراعة الخضروات والتي هي الأخري تعاني من مأزق تسويقي ، ايضا فان فقدان البيارات وتدهورها، وهو فقدان لأحد المعالم الرئيسية للزراعة الفلسطينية والتي تمثل هويه متعارف عليها منذ قديم الزمان .

وأمر هذا شأنه وتلك هي طبيعته تستدعي معالجة حازمه لهذه المشكلة ووضع حل جذري لها، حتي لو استدعي الأمر تقديم دعم سنوي لأصحاب البيارات ، بما يكفل دخل مناسب لهم .

١ -٣ - تطور الأنتاج : نظراً لعدم توفر احصاءات دقيقة عن انتاج الحمضيات في قطاع غزه ، فقد درج العرف علي اعتبار الصادرات تمثل الانتاج ويستبعد سنويا حوالي ٢٠ الف طن تسمي (مرط) تذهب في مجملها الي مصانع العصير، كما يقدر الاستهلاك المحلي بحوالي ٧٪ من الصادرات ، لذا فقد تم اضافة هذه الكميات علي الصادرات حتي نصل الي الانتاج الكلي وهو رقم تقريبي.

فمن بيانات الجدول رقم (١ ـ ٢) يتضح ان اجمالي انتاج الحمضيات في قطاع غزه في تدهور وتذبذب مستمرين، ففي منتصف السبعينيات أي بعد الاحتلال بحوالي عشر سنوات بلغ الانتاج ٢٨٤ الف طن، أخذ في التراجع موسم تلو الآخر حتي انه في الثمانينيات وبعد عشر سنوات من منتصف السبعينات ١٩٨٦/٨٥ وصل الي ١٧٦ الف طن ، وتدهور بشكل حاد في الموسم ١٩٨٨/٨٧ حتي وصل الي ١٣٦ الف طن ، ثم عاود الارتفاع فوصل عام ١٩٩٠/٨٩ الي ٢١٦ الف طن .

وبالتأكيد فان هذا التذبذب الحاد يعزي الي عدة أسباب أهمها :

١ ـ يحسب الانتاج علي اساس الصادرات مضافا اليها ٧٪ استهلاك محلي وحوالي ٣٠ الف طن تذهب للعصير (عرطة) ، ففي السنوات التي تقل أوتنخفض فيها الصادرات ينخفض الانتاج.

٢ ـ انخفاض المساحة المنزرعة بالحمضيات ، فقد انخفضت بمعدل ١١ ألف دونم خلال الفترة ٧٦/٧٥ ـ ١٩٩٠/٨٩ . ويرجع الانخفاض في المساحة الي عدم قدرة المنتجين علي الانفاق علي بياراتهم الأمر الذي أدي الي تجفيف مساحات كبيرة تمثل حوالي ١٥٪ من جملة مساحة الحمضيات خلال الفترة المشار اليها.

٣ ـ انخفاض انتاجية الوحده المنزرعة (الدونم) فقد انخفضت من ٣٫٥ طن للدونم الي ٢٫٤ طن للدونم، وهذا يرجع بدوره الي عدم القدرة على التسميد بشكل مناسب وكذلك مقاومة الآفات وخدمة التربة نظراً لعدم ربحية زراعات الحمضيات بشكل مناسب في السنوات الاخيرة حيث الحصار الذي فرضته سلطات الاحتلال علي التصدير.

وبصفة عامه فان المتوسط المتحرك لثلاث سنوات قد يعطي مؤشر أكثر وضوحاً للانتاج كما هو مبين في الجدول التالي رقم (١ ـ ٣).

جدول رقم (١ -٢) تطور انتاج الحمضيات (الموالح) في
قطاع غزه (متوسط متحرك ٣ سنوات)
(الانتاج : الف طن)

السنوات	الانتاج	معدل النمو السنوي	الرقم القياسي
٧٧/٧٦	٢٥٨	-	١٠٠
٧٨/٧٧	٢٤٠	(٠ر١ -)	٩٣
٧٩/٧٨	٢١٧	(٠ر١ -)	٨٤
٨٠/٧٩	٢١٤	-	٨٣
٨١/٨٠	٢١٤	-	٨٣
٨٢/٨١	٢١١	(١ -)	٨٢
٨٣/٨٢	٢٠٣	-	٧٩
٨٤/٨٣	١٩٥	-	٧٥
٨٥/٨٤	١٨٩	(٠ر١)	٧٣
٨٦/٨٥	١٩٨	(٠ر٤)	٧٧
٨٧/٨٦	١٧٥	(٠ر٠٣)	٦٨
٨٨/٨٧	١٦٧	(٠ر١٠)	٦٥
٨٩/٨٨	١٦٨	-	٦٥

المصدر : حسبت من بيانات الجدول رقم (١ - ١) بالبحث

يتضح من الجدول رقم (١ - ٢) ان الانتاج في انخفاض مستمر فقد انخفض من ٢٥٨ الف طن عام ٧٧/٧٦ الي ١٦٧ الف طن عام ١٩٨٨/٨٧، أي حوالي ٩١ الف طن خلال الفترة ٧٧/٧٦ - ٨٩/٨٧ أي بمعدل ٦ر٧ الف طن سنوياً - وبالطبع فان معدل النمو سالب أي متناقص كما هو مبين في الجدول. كما يوضح الرقم القياسى للأنتاج مدي الانخفاض الذي طرأ علي الانتاج .

ولعل هذه المؤشرات توضح مجمل حقائق هامه نوردها فيما يلي :

١ - نجاح سياسات سلطات الاحتلال الهادفة الي القضاء التدريجي علي محصول الحمضيات في قطاع غزه وذلك من خلال فرض سياسات إنتاجية وتسويقية صارمة .

٢ - تقلص الدور التقليدي للحمضيات في الاقتصاد الغزي ، حيث كان يمثل أهميه كبيره ، وبالانخفاض المستمر في الانتاج يتلاشى هذا الدور تدريجياً .

٣ - لم تنجح سياسات منظمة التحرير الفلسطينية في وقف تدهور إنتاج الحمضيات بالقطاع، تلك السياسات التي تمثلت في دعم المزارع وايجاد منافذ لتسويق الحمضيات في الدول العربية والأجنبية .

٤ - إنخفاض الربحية التي تحققها الحمضيات ، الأمر الذي جعل المنتجين يحولوا إنتاجهم الي الخضروات علي حساب الحمضيات .

٥ - إن استمرار هذا الوضع، قد يؤدي في النهاية الي تصفية هذا النوع من الانتاج الذي يحمل سمات إقتصادية وسياسية في آن واحد .

٦ - يتطلب هذا الأمر سرعة إتخاذ الاجراءات والوسائل الكفيلة بوقف التدهور الشديد في الانتاج من خلال تنفيذ برامج اصلاحية تستهدف دعم منتجي الحمضيات ، حتي لاتتحقق كامل اهداف سياسة سلطات الاحتلال التي تتمثل في انهاء الانتاج برمته

١ - ٤ - أصناف الحمضيات المنتجه في قطاع غزه يوجد في القطاع عدة اصناف من الحمضيات أهمها اربعة وهي برتقال الفلنسيا والشموطي والجريب فروت والليمون . ويمثل انتاج الفلنسيا أهمها علي الاطلاق. وهو الصنف الذي يصدر بصفه اساسية ويستخدم ايضا في العصير. لذلك فإن إنتاج (المرط) الذي يعادل حوالي ٢٠ الف طن سنوياً هو أساساً من برتقال الفلنسيا. وفيما يلي جدول يبين الانتاج وتطوره من الاصناف المختلفة .

١ - ٣ - ١ - الفلنسيا، بلغ إنتاج برتقال الفلنسيا ١ر١٩٢ الف طن عام ٧٦/٧٥ ثم أخذ في التراجع تدريجيا حتي وصل في بعض الاعوام الى ٢ر٨٤ الف طن كما هو الحال عام ١٩٨٧/ ١٩٨٨، وبصفه عامة هناك ميل واضح للتناقص في الانتاج كما هو مبين في الجدول رقم (١- ٤)، إلا أن إنتاج الفلنسيا يمثل نسبة تراوحت بين ٦١٪ - ٣ر٧٤٪ من جملة إنتاج الحمضيات في قطاع غزه، الي حوالي ثلاثة ارباع إنتاج الحمضيات تقريباً، وان كان اقرب الي ثلثي اجمالي إنتاج الحمضيات . وبرتقال الفلنسيا يتميز بكمية كبيره من العصير وقدره علي مقاومة

جدول رقم (١ - ٤) إنتاج اصناف الحمضيات المختلفة في قطاع غـــــــزه

خلال الفتـرة ٧٦/٧٥ - ١٩٩٠/٨٩

(الف طن)

الموسم	ليمون	جريب فروت	شموطي	فلنسيا	النسبة المئوية لانتاج الفلنسيا من اجمالي انتاج الحمضيات
٧٦/٧٥	٩ر٦	٤٠ر٧	٤ر٢	١٩٢ر١	٦٧ر٦
٧٧/٧٦	١١ر٨	٢٧ر٤	٤٨ر١	١٧٥ر٥	٦٤ر٣
٧٨/٧٧	٦ر٤	- ر٢٣	٤١ر٧	١٤٧ر٧	٦٤ر٥
٧٩/٧٨	١٠ر٧	- ر٢٢	٤٣ر٩	١٤٩ر٨	٧٣ر٨
٨٠/٧٩	١٠ر٧	١٨ر٥	٣٨ر٥	١٣٤ر٩	٦٤ر٣
٨١/٨٠	١١ر٨	١٩ر٣	٤٢ر٣	- ر١٤٠	٦١ر٤
٨٢/٨١	١٠ر٩	١٢ر٣	٥٢ر٣	- ر١٥٣	٦٦ر٧
٨٣/٨٢	١٠ر٧	١٣ر٥	٣٨ر٨	١٣٠ر٨	٦٧ر٤
٨٤/٨٣	١١ر٣	١٠ر٤	٣٩ر٧	١٢٥ر١	٦٦ر٩
٨٥/٨٤	١٤ر٩	١٢ر١	٤١ر٨	١٣٦ر٧	٦٦ر٧
٨٦/٨٥	١٤ر٩	١١ر٣	٣٣ر٦	١١٧ر٦	٦٦ر٨
٨٧/٨٦	١٣ر٣	١٣ر٨	٣٦ر٧	١٤٨ر٨	٦٩ر٨
٨٩/٨٧	١٠ر٦	٩ر٥	٣٨ر٣	٨٤ر٣	٦١ر٩
٨٩/٨٨	١٢ر٣	١١ر٨	٣٨ر٦	٩٧ر٩	٦٤ر٨
٩٠/٨٩	- ر١٣	١١ر٩	٣٣ر١	١٦٠ر٥	٧٤ر٣

المصدر : اتحاد منتجي الحمضيات لقطـاع غزه - التقرير السنوي ١٩٩٠ - مديريـــة الزراعة بغزه - تقارير متعدده .

التلف ، ويمكن ان يطول موسم الانتاج الي الصيف ، كما ترتفع فيه نسبة الحموضه ونسبة فيتامين ، لذا فهو يلقي قبول في الدول الاوربية .

١ - ٣ - ٢ - البرتقال الشموطي وهو من أشهر أنواع البرتقال الفلسطيني ، ويتميز بسمك القشره، وارتفاع نسبة السكر وحلاوه المذاق ، وكبر حجم الثمار، ولقد تراوح إنتاج الشموطي بين ٢٢ - ٥٠ الف طن سنوياً خلال فتره الدراسة مع اتجاه تناقصي .

١ - ٣ - ٣ - الجريب فروت، ويعتبر الجريب فروت محصول اساساً للتصدير حيث تقام عليه بعض الصناعات ، وخاصة عصير الجريب فروت، ويتميز بكبر حجم الثمار ومقاومة التلف، وعادة يتم جني المحصول مبكراً ، وتراوح الانتاج بين ١٠ -٤٠ الف طن، حيث حدث تدهور كبير في الانتاج نتيجة لعدم وجود سوق تصديرية مناسبة ، الأمر الذي أدي الي إقتلاع جانب كبير من اشجار الجريب فروت .

١ - ٣ - ٤ - الليمون : يزرع في قطاع غزه ليمون الاضاليا، وهو من اجود انواع الليمون في العالم، وتتميز اشجاره بالاثمار على مدار العام وهي اشجار قوية وكبيرة الحجم ، كما ان الثمار كبيرة الحجم وجيده المذاق وسميكه القشرة ، ولم يحدث تدهور في إنتاج محصول الليمون ، بل حدثت زيادة مع تذبذب طفيف كما هو مبين فى الجدول رقم (١ - ٤)

١ - ٥ التحليل الاحصائي للمساحة والانتاج : تم حساب الوسط الحسابى والانحراف المعياري والانحدار البسيط ومعامل الارتباط لكل من المساحة والانتاج بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (١ - ٢)، والجدول رقم (٢ - ٣) بالبحث وعلي اساس

س̄ = الوسط الحسابى

$\sigma_س$ = الانحراف المعياري

ص = أ + ب س، معادلة الانحدار البسيط حيث

ص = تمثل المساحة أوالانتاج او المتغير التابع

أ = ثابت معادلة الانحدار

ب = ميل خط الانحدار اومعامل الانحدار ر = معامل الارتباط

س = الزمن او المتغير المستقل

وحصلنا علي النتائج التالية :

١ - ٥ - ١ - تحليل الانحدار للمساحة الكلية للحمضيات (الموالح)

الوسط الحسابي س̄	الانحراف المعياري	ثابت معادلة الانحدار أ	معامل الانحدار ب	معادلة الانحدار	معامل الارتباط ر
٦٧ر٤١	٤ر٣٨	١٨ر٧٥	- ٩٧ر٠	ص =١٨ر٧٥ - ٩٧ر٠ س	- ٩٦ر٠

وهذه النتائج تعني مايلي

١ - متوسط المساحة المزروعة بالحمضيات بلغ خلال فترة الدراسة ٦٧ر٤١ الف فدان

٢ - الانحراف عن الوسط الحسابي صغير مما يعني أنه لاتوجد تغيرات دراماتيكية في المساحة المزروعة بالحمضيات

٣ - هناك تناقص تدريجي في المساحة المزروعة بمرور الزمن يبلغ ٩٧ر٠ الف دونم لكل سنه تمر

٤ - قوة العلاقة بين التغير في المساحة والزمن حيث بلغ معامل الارتباط ٩٦ر٠

٥ - إذا استمر الحال علي ماهو عليه فمن المنتظر ان تنخفض المساحة في السنوات القادمة حتي تصل الي ٥٨ر٥٥ الف دونم عام ١٩٩٥ وحوالي ٩٢ر٥٠ الف دونم عام ٢٠٠٠

وهذا الإمر يعطي مؤشرات خطره للغاية، تستدعي مواجهة المشاكل القائمة التي تسبب تدهور مساحة الحمضيات بالقطاع وفي مقدمتها عدم وجود اسواق لتصريف الانتاج بأسعار مناسبة تحقق دخول مجزية للمنتجين .

١ ـ ٥ ـ ٢ ـ تحليل الانحدار للأنتاج الكلي للحمضيات : تم حساب العلاقة بين الانتاج وعامل الزمن من جهه وبين الانتاج والصادرات من جهه اخري، وكانت النتائج كما يلي:

١ ـ علاقة الانتاج بالزمن :

الوسط الحسابي س	الانحراف المعياري	ثابت معادلة الانحدار أ	معامل الانحدار ب	معادلة الانحدار	معامل الارتباط
٢٠٢ر٧٦	٢٥ر٥٤	٢٤٩ر٤	ـ ٦ر٥٢	ص = ٢٤٩ر٤ ـ ٦ر٥٢ س	ـ ٩٥ر٠

وهذه النتائج تدل علي مايلي،

١ ـ ان متوسط الانتاج السنوي يبلغ ٢٠٣ر٧٦ الف طن .

٢ ـ التذبذب فى الأنتاج يصل الي ٢٥ر٥٤ الف طن سنوياً عن الوسط الحسابي

٣ ـ يتناقص الانتاج بمعدل ٦ر٥٢ الف طن سنوياً

٤ ـ العلاقة بين الزمن والانتاج والنقص التدريجي فيه قويه حيث بلغ معامل الارتباط ٩٥ر٠ .

٥ ـ إذا استمرت الاوضاع علي ما هي عليه، فإن الانتاج سينخفض في السنوات القادمة بحيث يصل عام ١٩٩٥ الي حوالي ١٣٢ر٠٤ الف طن وعام ٢٠٠٠ الي حوالي ٩٩ر٤٤ الف طن.

وهذا يعني انه في غضون العشر سنوات القادمة سينخفض الانتاج الي نصف ماكان عليه في موسم ١٩٨٢/٨٢. مما يستدعي العناية بالاسباب التي ادت الي تدهور الانتاج ومتوسط الانتاجية ، وهي في معظمها ترجع الي عجز المنتجين عن تصدير إنتاجهم للخارج.

٢ ـ علاقة الانتاج بالصادرات . تم حساب هذه العلاقة علي اساس أن الانتاج هو من أجل التصدير في المقام الأول وليس الاستهلاك المحلى وبالتالي فلابد من وجود ارتباط مابين الانتاج والكميات التي تصدر من الحمضيات سنوياً. وكانت النتائج كما يلي .

أ = + ٣٨٠ر٣٥

ب = + ٧٠٠ر١

ص = ٧٨٠ر٣٥ + ٧٢٠ر١ س

حيث ص = الأنتاج ، س = الصادرات

وهذه النتائج تعني ان علاقة الأنتاج بالصادرات قويه جداً ، كما أن زيادة الصادرات بمقدار طن واحد يقابله زيادة في الأنتاج قدرها ٧٠ر١ طن تقريباً .

أما بأخذ العلاقة العكسية لقياس مدي توقف الصادرات وارتباطها بالانتاج فقد كانت معادلة الانحدار :

ص = - ٣٠ر٢٨ + ٩١ر٠س ، ر = ٩٩ر٠

حيث ص = الصادرات

س = الانتاج

وهي علاقة غير منطقية وغير معنويه رغم قوة الارتباط بينهما ، إلا أن معاملات الانحدار غير معنويه.

٣ - علاقة الانتاج بالصادرات عبر الاردن . أظهرت نتائج التحليل الاحصائي لهذه العلاقة :

أ = ١٢ر١٢٢ ب = ٨٣ر٠ ر = ٩٥ر٠

ص = ١٢ر١٢٢ + ٨٣ز٠ س

تدل النتائج علي الصادرات الي الاردن تؤدي الي زيادة في الانتاج اقل نسبياً من الزيادة في الصادرات ، فكل وحده صادرات زيادة يقابلها ٨٣ر٠ وحده زيادة في الانتاج الكلي للحمضيات . كما ان العلاقة الارتباطية بين الانتاج الكلي والصادرات عبر الاردن قويه .

٤ - علاقة الانتاج بالصادرات الي سوق اوروبا الشرقية: اظهرت نتائج التحليل الاحصائي لهذه العلاقة :

أ = ١٤٧ر٥ ب = ٢ر١ ، ر = ٠ر٩٦

ص = ١٤٧ر٥ + ٢ر١ س

وتدل هذه النتائج علي ان أثر زيادة الصادرات الي سوق اوروبا الشرقية كبير علي الانتاج الكلي للحمضيات في قطاع غزه، فكل وحده صادرات زيادة يقابلها ٢ر١ وحدة زيادة في الانتاج الكلي، وان قوة العلاقة بين المتغيرين بلغت ٩٦٪ وهي مرتفعة وقوية جداً ، وتدل النتائج علي ضرورة تشجيع التصدير الي سوق اوروبا الشرقية، فهو يشجع الانتاج.

٥ - علاقة الانتاج بالصادرات الي السوق الاسرائيلية: اظهرت نتائج التحليل الاحصائي وحساب المعاملات المختلفة مايلي:

أ = ٢٣٠ر٩٢ ، ب = - ١ر٠٨ ، م ر = - ٠ر٨١

ص = ٢٣٠ر٩٢ - ١ر٠٨ س

حيث ص = = الانتاج الكلي من الحمضيات ، س = الصادرات الي السوق الاسرائيلية

ويستنتج من هذه النتائج مايلي :

١ - ان العلاقة عكسية بين الانتاج الكلي والتصدير الي السوق الاسرائيلية ، حيث ان زيادة الصادرات الي السوق الاسرائيلية بمقدار وحده واحده، ينخفض الأنتاج بمقدار ١ر٠٨ وحده .

٢ - ان العلاقة بين الارتباطية بين المتغيرين منخفضة نسبياً مقارنه بنظيرتها في العلاقات السابقة حيث بلغ معامل الارتباط ٠ر٨١، اي قوة العلاقة ٨٠٪ بين المتغيرين.

٣ - إذا تم الاعتماد علي السوق الاسرائيلية في التصدير سيؤدي ذلك الي انخفاض مستمر في الانتاج عبر الزمن.

٤ - يستدعي الأمر الحد من التصدير الي السوق الاسرائيلية ، خاصة وانها تؤثر أيضا سلباً علي الصادرات للسوق الاردنية.

٢ - السياسة الاسرائيلية الموجهه لأنتاج الحمضيات في قطاع غزه : (١)

سبق توضيح الأهمية الأقتصادية والسياسية لزراعات الحمضيات في قطاع غزه، ولما كان الحال كذلك، فقد وضعت سلطات الاحتلال مجموعة من القيود علي إنتاج الحمضيات في غزه هدفها الرئيسي، الحد من الانتاج تدريجياً وتحويل الزراع لانتاج حاصلات أخري، وذلك من خلال القوانين والاحكام العسكرية التي اصدرتها سلطات الاحتلال وتمثلت في الآتي :-

٢ - ١ - منع المياه : اصدرت سلطات الاحتلال أمراً عسكرياً يقضي بمنع حفر آبار جديده، مع تحديد كميات المياه التي يسمح بصرفها من الآبار القائمة فعلاً، وذلك بهدف الحد من استخدام واستنزاف المياه ومنع رفع نسبة الملوحة بها(كما تدعي سلطات الاحتلال) - وأدي هذا الأمر الي عدم قدرة الزراع علي زراعة مساحات جديدة من الحمضيات، وعدم ري الزراعات القائمة بكميات مناسبة من المياه مما أدي الي تدهور في انتاجية الحمضيات .

٢ - ٢ منع زراعة الحمضيات : اصدرت سلطات الاحتلال امراً عسكرياً آخر يقضي بمنع زراعة اشجار جديدة من الحمضيات إلا بعد الحصول علي تصريح من سلطات الاحتلال، وغالباً لاتسمح سلطات الاحتلال بمنح تصاريح لزراعة اشجار حمضيات جديده، هذا الأمر الذي منع إمكانية زيادة المساحات المزروعة بالحمضيات، وبالتالي زيادة الأنتاج.

٢ - ٣ - استبدال الاشجار المسنه والمريضة : منعت سلطات الاحتلال استبدال اشجار الحمضيات المسنه او المريضة، مما إدي الي تقلص تدريجي في رقعة الحمضيات، حيث انخفضت بحوالي ١١ الف دونم خلال عشر سنوات .

٢ - ٤ - تشجيع السلطات للتخلص من اشجار الحمضيات، فقد اصدرت سلطات الاحتلال امراً عسكرياً يقضي بتقديم دعم مالي لكل مزارع يقوم بالتخلص من اشجار الحمضيات.

(١) فراس صوالحه، دكتور، زراعة وانتاج الحمضيات في قطاع غزه - مركز الدراسات الريفية - جامعة النجاح الوطنية - نابلس - ١٩٨٣.

٢ ـ ٥ ـ التحول الي زراعة الخضروات ، شجعت سلطات الاحتلال زراعات الخضروات وقدمت تسهيلات مناسبة للزراع من حيث مستلزمات الانتاج المختلفة، وذلك بهدف تشجيع الزراع لتحويل زراعات الحمضيات الي الخضروات ، في محاولة منها للقضاء علي شجرة الحمضيات بالقطاع .

٢ ـ ٦ ـ التسويق (١) : منعت سلطات الاحتلال تسويق حمضيات القطاع الي اوروبا الغربية، وحددت الكميات المصدره بشكل صارم الي دول اوروبا الشرقية، وذلك لمحاصرة إنتاج القطاع من الحمضيات وبيعه بأسعار منخفضة ، وتدني الارباح لاجبار المنتجين علي تحويل نشاطهم الزراعي من الحمضيات الي أنواع اخري.

٢ ـ ٧ ـ الأقراض والتمويل : اغلقت سلطات الاحتلال كافة مؤسسات التمويل والأقراض في القطاع بعد حرب ١٩٦٧، ولما كانت عمليات الانتاج والتسويق تحتاج الي مصروفات باهظة تفوق إمكانات الزراع ، فقد لجأ الزراع للاقتراض من البنوك الاسرائيلية التي قدمت القروض بفائدة ١١٪ اخذت في الارتفاع حتي وصلت الي ٤٠٪ عام ١٩٧٩ ثم ارتفعت الي ٦٠٪ عام ١٩٨٧، الأمر الذي جعل المنتجين عاجزين عن تسديد مديونياتهم ، وتحقيقهم لخسارة عاماً تلو الآخر .

٢ ـ ٨ ـ السيطرة علي الأسواق الخارجية: منعت سلطات الاحتلال منتجي الحمضيات في القطاع من الاتصال بالاسواق الخارجية، وحصرت التعامل مع احدي الشركات الاسرائيلية التي تعمل في مجال تصدير الحمضيات (جركسيسكو) الأمر الذي أدي الي انخفاض اسعار برتقال الفلنسيا الي ١٥ دينار اردني للطن الواحد ، في أسواق اسرائيل وأسواق الاردن .

---

(١) كسرت هذا الحصار دول السوق الاوربية المشتركة بعد الانتفاضة المباركة في ١٩٨٧/١٢/٩، بعد ان اشترطت علي اسرائيل عدم التعاون الاقتصادي معها إلا إذا سمحت بتصدير حمضيات القطاع الي دول السوق الاوربية .

٢ ـ ٩ ـ الشحن الي الاردن [١] : وضعت سلطات الاحتلال قيود صارمه علي شحن الحمضيات الي الاردن تمثلت هذه القيود في تحديد عدد السيارات المصرح لها بعملية النقل، وحددت الفتره الزمنيه المسموح بالنقل فيها ، مع ارتفاع اسعار الوقود، وأدي ذلك كله الي تزاحم شديد في شحن الحمضيات الي الاردن، مما أدي الي ارتفاع تكلفة النقل بشكل باهظ وصلت احياناً الي ١٥ر٦ دينار للطن الواحد، كما ان كثير من المصدرين لم يتمكن من تصدير مالديه من حمضيات في الأوقات المحدده مما جعل المستوردين يتذمرون، وكذلك فسدت شحنات من البرتقال ، حيث كانت تصطف الشاحنات في منطقة الغور إنتظاراً للسماح لها بعبور الجسور الي الاردن. وحيث الارتفاع الكبير في درجة الحرارة بمنطقة الغور مما أدي الي فساد جانب من الحمضيات المصدره، أو وصولها الي عمان مصابه بالعطب .

٢ ـ ١٠ ـ الضغوط علي المصدرين ، كثيراً ماكانت سلطات الاحتلال تطلب من من المصدرين من اهالي القطاع التعامل معهم نظير السماح لهم بتصدير مالديهم من حمضيات ، الأمر الذي أجبر جانب من المصدرين الاساسيين ترك عملية التصدير، مما أدي الي التأثير السلبي علي صادرات القطاع من الحمضيات .

٢ ـ ١١ ـ منع إقامة مؤسسات تسويقية وطنيه : حالت سلطات الاحتلال دون إقامة مؤسسات تسويقية وطنيه متطوره ، تتولي عملية ترويج وتسويق الحمضيات المنتجة في القطاع، يكون هدفها خدمة منتجي الحمضيات ومساعدتهم في تحقيق دخل مناسب من إنتاجهم .

٢ ـ ١٢ ـ الضرائب : فرضت سلطات الاحتلال ضرائب تصاعدية علي الانتاج والتصدير، هذه الضرائب يتم تقديرها جزافياً ، ولايسمح بتصدير المحصول إلا إذا تم دفعها مقدماً، ومع عدم وجود سيوله نقديه أدي هذا الأمر الي تأزم وضع المنتجين والمصدرين معاً، خاصة وأن هذه الضريبة تصل احياناً الي ١٠ ـ ٢٠٪ علي الصادرات .

(١) تبلغ قيمة التصريح الشهري للشاحنة ١٥٤ دولار + ٢٠ دولار رسوم عند العودة + ١٤ دولار خدمة جمركية + ٧٦ دولار تصريح الخروج الشخصي . وفق بيانات ١٩٨٨ كما وردت في مجلة صامد الاقتصادي ص ٨٥ لعدد ٧٨ ـ ١٩٨٩.

٢ - ١٣ - السياسة السعرية : إستخدمت سلطات الاحتلال السياسة السعرية كأحد الوسائل الهامة والخطيرة في ضرب صادرات الحمضيات الغزيه للخارج، ففي السنوات الأخيره، عندما إنفتحت السوق الاوربية أمام حمضيات القطاع، رفعت سلطات الاحتلال أسعارها المعلنة لشراء حمضيات القطاع بما يزيد عن اسعار التصدير الي اوروبا ، الأمر الذي دفع بجانب من المنتجين الي بيع محصولهم الي شركة أجريكسكو الاسرائيلية ، وهذه العملية هدفها تخريب وتدمير العلاقات التجارية مع السوق الاوربية مما يجعل الأخيرة لاتثق في المصدرين الغزيين مع مرور الزمن .

٢ - ١٤ - رفع اسعار أدوات ووسائل ومستلزمات التسويق، حيث عملية تسويق الحمضيات تحتاج الي مواد خشبية وورقية وشمعية ومستلزمات اخري، وهذه الاشياء يتم استيرادها من السوق الاسرائلية ، فقامت سلطات الاحتلال برفع تكلفة الانتاج بصفه عامه مما يقلل من هامش الربح بالنسبة للمنتج والمصدر في آن واحد.

هذه السياسة الموجهه التي يمكن تسميتها سياسة خنق وقتل اشجارالحمضيات في القطاع، حاول المنتجين التخلص منها بشتي الوسائل، وكان لمنظمة التحرير الفلسطينية دوراً بارزاً تمثل علي ثلاثة صعد، (١) .

الأول : الصعيد الذاتي، فقد قدمت المنظمة دعماً جزئياً للمنتجين والمصدرين معاً، فدعمت الزراع في احد المواسم بما يعادل ٧٠ دولار للدونم الواحد، وقدمت دعماً للمصدرين بمنحهم قروض مناسبة تساعدهم في عملية التصدير، ومن ناحية ثانية شجعت منظمة التحرير قيام مؤسسات تسويقية محلية وجمعيات تعاونية زراعية تخدم منتجي الحمضيات ، وقدمت دعماً مالياً مناسباً، وتبنت المنظمة دعم اتحاد منتجي الحمضيات في قطاع غزه والجمعية التعاونية الزراعية في بيت لاهيا، والجمعية التعاونية الزراعية في دير البلح، واخري في خان يونس - وقدمت اموال مناسبة لها.

---

(١) منظمة التحرير الفلسطينية - دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط ، تقارير خاصة

الثاني : الصعيد العربي، فقد كثفت منظمة التحرير الفلسطينية من إتصالتها بالاقطار العربية الشقيقة وخاصة دول الخليج والأردن للسماح بتصدير منتجات القطاع من الحمضيات الي اسواقها، وقدمت مذكرات متعدده الي جامعة الدول العربية ، والي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي اخذ قراراً بالسماح بتسويق المنتجات الفلسطينية الزراعية في الأسواق العربية ،واعتماد شهادة منشأ فلسطينيه تصدق من سفارة فلسطين في الأردن. كذلك مجلس وزراء الزراعة العرب أخذ في دورته التاسعة عشر في يناير ١٩٩٠ قراراً بفتح الاسواق العربية أمام المنتجات الزراعية الفلسطينية، وربما تكون هذه القرارات لم تؤتي ثمارها بشكل كبير ، بعد ولكنها خطوة هامه تفتح مجالاً رحباً أمام فك الحصار التي ضربته سلطات الاحتلال حول المنتجات الزراعية الفلسطينية .

الثالث : الصعيد الدولي: فلقد كثفت منظمة التحرير الفلسطينية من إتصالتها بدول السوق الاوربية المشتركة، وانتزعت منهم قراراً بالسماح للمنتجات الفسلطينية ، بدخول السوق الاوربية ، رغم معارضة سلطات الاحتلال، حيث ربطت دول السوق هذه العملية ، بأستمرار التعاون الاقتصادي مع اسرائيل ـ ايضا كثفت منظمة التحرير إتصالاتها بمنظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) ، والمؤسسات الدولية الأخري، والمؤسسات الخيرية في الأقطار العالمية، وكان من ثمار هذه الاتصالات ، تقديم العون الفني والمالي والتقني للزراع ، مما اسهم بدوره في فك الحصار جزئياً .

ويضاف الي ذلك كله الانتفاضة المباركه، وماخلقته من هيكلية إقتصادية وطنية، ومحاولاتها المستمرة والمتكررة لرفع المعاناه عن الزراع ومحاربة كافة السياسات الاسرائيلية ، واسهمت في إنشاء مصانع ومؤسسات تستوعب طاقات عاملة، وتصنع المنتجات المحلية، مما يرفع من دخل الزراع.

٣ - تصدير الحمضيات الغـزيه :

بداية لاتوجد سياسة تصديرية للحمضيات في قطاع غزه، علي الرغم الأهمية التصديرية والاقتصادية للحمضيات، ويرجع ذلك لاسباب متعدده أهمها ماتمليه سياسة الاحتـــلال الاسرائيلي التي تتحكم في القطاع واقتصاده وسكانه، لذا فإن التصدير يخضع في الاســاس الي ثلاثة عوامل رئيسية وهي :

١ - وجود المنتج المراد تصديره، وهو متوفر ومرتفع الجودة.

٢ - وجود سوق للتصدير.

٣ - سماح سلطات الاحتلال بتصدير الحمضيات.

والحقيقة ان انتاج القطاع من الحمضيات منذ أواخر الخمسينيات كان يصدر أساساً الي دول اوروبا الشرقية، وكانت سوق اوروبا الشرقية تستوعب كافة الكميات المتوفرة من اجل التصدير، خاصة وان الأنتاج مرتفع الجودة ويدوم موسمه لفترة طويلة حوالي خمســـة أشهر. ولكن بعد الاحتلال اخذت تتراجع (سوق اوروبا الشرقية، ووضعت سلطات الاحتلال قيوداً مشدده علي التصدير، واشترطت ان يتم التصدير عبر شركةأجريـسكو الاسرائيليـة التي احتكرت تصدير إنتاج قطاع غزه من الحمضيات - وحاولت منظمة التحرير فتـــح الاسواق العربية أمام حمضيات القطاع ونجحت بدرجة مناسبة في أواسط السبعينيات حيـث كان يتم التصدير عبر الاردن الي السوق العربية وايران بالدرجة الأولي، فكانت ايـران تستوعب كميات كبيره من حمضيات القطاع إبان حكم الشاه. إلا انه مع مطلع الثمانينيات اخذت تتراجع الكميات المصدره عبر الأردن، نظراً للقيود التي وضعتها سلطات الاحتلال، الأمر الذي اصاب صادرات الحمضيات بنكسة كبيره خلال العشر سنوات الماضية، والـــتي قابلها هروب منتجي الحمضيات من الاستمرار في الأنتاج، مما أدي الي انخفاض واضـح في الانتاج وتقلص المساحات المزروعة بالأنواع المختلفة للحمضيات.

ان سياسة الاحتلال كانت ولازالت تتمثل في القضاء علي إنتاج الحمضيات الغزيـــه لأنها تمثل جانب سياسي هام وهو الشهره العالمية التي ارتبطت بالبرتقال الفلسطينـــي

واليافاوي علي وجه التحديد، مما جعلها أحد السمات السياسية لفلسطين التي تحاول اسرائيل طمس معالمها والقضاء عليها بشتي السبل .

وفيما يلي استعراض لصادرات القطاع وتوزيعها الجغرافي خلال الفترة ٧٦/٧٥ - ٨٩ / ١٩٩٠ وفق ماهي واردة بالجدول رقم (٢ - ١) .

٢ - ١ - تطور صادرات القطاع من الحمضيات : بلغت كمية الحمضيات المصدرة من قطاع غزه عام ١٩٧٦/٧٥ حوالي ٢٢٩ الف طن إنخفضت في الموسم التالي الي ٢٢٢ الف طن ثم توالي الانخفاض الي ١٦٨ الف طن، حتي وصل الي ٩٨ الف طن خلال الموسم ٨٨/٨٧ - لعل المتوسط المتحرك يوضح الصوره بشكل افضل، فكما هو مبين في الجدول رقم (٢ - ١) تبين ان هناك انخفاض مستمر في كمية صادرات القطاع من الحمضيات، ففي حين كانت ٢١٠ الف طن في موسم ١٩٧٧/٧٦ توالت في الانخفاض حتي وصلت الي ١٢٤ الف طن في الموسم ١٩٨٩/٨٨ أي مايعادل ٧ الاف طن انخفاض سنويا وباجمالي قدره ٨٦ الف طن في السنه الأخيرة عنه في سنه البلدان، الأمر الذي جعل الصادرات تنمو بمعدل نمو متناقص. كما ان الرقم القياسي للصادرات إنخفض باستمرار خلال فترة الدراسة حتي وصل الي ٥٩ عام ٨٨ / ١٩٨٩، أي بمعدل ٤١٪ تقريباً. وهو انخفاض كبير، وهذا نتيجه طبيعية للسياسات الاسرائيلية والقيود التي وضعتها سلطات الاحتلال والحصار الذي فرضته والذي سبق توضيحه بشكل مفصل.

ولعل الخطر في الأمر ان هذا التدهور المستمر وبشكل مضطرد من عام لآخر ، يعكس مؤشراً خطراً، يستوجب التوقف عنده والعمل علي مواجهته بكافة السبل والوسائل الممكنة. فتدهور الصادرات ، هو يعكس تدهور في الأنتاج وتدهور في الانتاجية ، وتدهور المساحات المزروعة بالحمضيات ، ويؤدي الي تدهور إقتصادي في القطاع، لأن إقتصاديات القطاع ترتكز أساساً علي الحمضيات .

إن هذه القضية غاية في الخطوره، خاصة في ظل الانتفاضة المباركة وماتحتاجه من تنمية الموارد الاقتصادية الوطنيه حتي تستمر الانتفاضة وتصمد امام قوات الاحتلال ، وحتي لايختنق سكان القطاع.

جدول رقم (٣ ـ ١) التوزيع الجغرافي لصادرات الحمضيات في قطاع غزه خلال الفترة ٧٦/٧٥ ـ ١٩٩٠/٨٩

الكمية : الف طن

البيان	اوروبا الشرقية	اوروبا الغربية	اسرائيل	الضفة الغربية	اجمالي الصادرات	المتوسط المتحرك لاجمالي الصادرات ٣ سنوات	معدل النمو السنوي ٪
السنوات	الاردن						
٧٦/٧٥	ـ ر١٥٠	ـ ر٦٢	ـ ر١٤	ـ ر١٢	ـ ر١	ـ ر٢٢٩	
٧٧/٧٦	ـ ر١٥٧	ـ ر٤٦	ـ	ـ ر١٨	ـ ر١	ـ ر٢٢٢	٢١٠	ـ
٧٨/٧٧	ـ ر١٢٢	ـ ر٤٢	ـ	ـ ر٢	ـ ر١	ـ ز١٦٨	١٩١	(ار٠)
٧٩/٧٨	ـ ر١٢٢	ـ ر٤٣	ـ ر٣	ـ ر٦	ـ ر١	ـ ر١٨٤	١٧٠	(ار٠)
٨٠/٧٩	ـ ر١٠٧	ـ ر٤١	١ ر٠	ـ ر٨	ـ ر١	ـ ر١٥٧	١٦٩	ـ
٨١/٨٠	ـ ر١٢٨	ـ ر٣٢	ـ ر٣	ـ ر٩	ـ ر٤	ـ ر١٦٥	١٦٠	(ار٠)
٨٢/٨١	ـ ر١٢٠	ـ ر٢٨	ار	ـ ر٩	ـ ر٣	ـ ر١٥٩	١٦٠	ـ
٨٣/٨٢	ـ ر٠٩١	ـ ر٤٣	ـ	ـ ر١٨	ـ ر٣	ـ ر١٥٥	١٤٩	(ار٠)
٨٤/٨٣	ـ ر٠٩٧	ـ ر١٧	ـ	ـ ر١٧	ـ ر٣	ـ ر١٣٤	١٤٥	ـ
٨٥/٨٤	ـ ر٨٨	ـ ر٢٠	ـ	ـ ر٣٤	ـ ر٣	ـ ر١٤٥	١٤١	ـ
٨٦/٨٥	ـ ر٧٩	ـ ر٢٨	ـ	ـ ر٣٩	ـ ر٧	ـ ر١٤٣	١٥٣	ار٠
٨٧/٨٦	ـ ر٧٢	ـ ر١٥	ـ	ـ ر٧٨	ـ ر١١	ـ ر١٧١	١٣٧	(ار٠)
٨٨/٨٧	ـ ر٥١	ـ ر٠٩	ـ ر٣	ـ ر٣٢	ـ ر٥	ـ ر٩٨	١٢٧	(ار٠)
٨٩/٨٨	ـ ر٢٩	ـ ر٨	ـ ر٣	ـ ر٥٦	ـ ر٧	ـ ر١١٢	١٢٤	ـ
٩٠/٨٩ (١)	ـ ر٤٨	ـ ر١٢	ـ ر١١	ـ ر٩٦*	ـ ر٧	ـ ر١٦٣		

* ٤٠ الف طن لمصانع العصير ، ٥٦ الف طن قلوش لاسرائيل

المصدر : قطاع غزه ـ دائرة الزراعة ـ تقارير دائرة الزراعة ، اعداد متفرقة

أن الأمر يستدعي العمل المكثف لخلق اسواق لمنتجات القطاع من الحمضيات وبسرعة فائقة ، قبل تدهور اكثر سوءاً يصعب السيطره عليه ، ويحقق اهداف سلطات الاحتلال التي سبق ايضاحها .

جدول رقم (٣ - ٢) كمية الصادرات من الحمضيات

ومعدل النمو السنوي والرقم القياسي

(متوسط متحرك ٣ سنوات)

البيان السنوات	كمية الصادرات (الف طن)	معدل النمو السنوي	الرقم القياسي ٧٧/٧٦ = ١٠٠
٧٧/٧٦	٢١٠		١٠٠
٧٨/٧٧	١٩١	(٠ر١)	٩١
٧٩/٧٨	١٧٠	(٠ر١)	٨١
٨٠/٧٩	١٦٩	-	٨٠
٨١/٨٠	١٦٠	(٠ر١)	٧٦
٨٢/٨١	١٦٠	-	٧٦
٨٣/٨٢	١٤٩	(٠ر١)	٧١
٨٤/٨٣	١٤٥	-	٦٩
٨٥/٨٤	١٤١	-	٦٧
٨٦/٨٥	١٥٣	٠ر١	٧٣
٨٧/٨٦	١٣٧	(٠ر١)	٦٥
٨٨/٨٧	١٢٧	(٠ر١)	٦٠
٨٩/٨٨	١٢٤	-	٥٩

المصدر : حسب من معطيات الجدول رقم (٣ - ١)

٣ - ٢ - التوزيع الجغرافي لصادرات القطاع من الحمضيات : - كان أهم الاسواق المفتوحة امام حمضيات القطاع هي الاردن ، ولكن الأهمية النسبية لتلك الاسواق تغيرت عبر الزمن، كما هو مبين في الجدول رقم (٣ - ٢) بالبحث .

جدول رقم (٣ ـ ٣) التوزيع الجغرافي لصادرات القطاع من الحمضيات خلال الفترة ٧٧/٧٦ ـ ٨٩/٨٨ ـ

متوسط متحرك ٣ سنوات

الكمية الف طن

البيان	الى الاردن		الى اوروبا الشرقية		الى أوروبا الغربية		الى اسرائيل		الى الضفة الغربية		الاجمالي
السنوات	الكمية	الاهمية النسبية	الكمية	الاهمية النسبية	الكمية	الأهمية النسبية	الكمية	الاهمية النسبية	الكمية	الاهمية النسبية	
٧٧/٧٦	١٤٣	٦٨	٥٠	٢٤	١٤	٧	١١	٥	١		٢١٠
٧٨/٧٧	١٣٧	٧٢	٤٤	٢٣	—	—	٩	٥	١		١٩١
٧٩/٧٨	١٢١	٧١	٤٣	٢٥	٣	١	٥	٣	١		١٧٠
٨٠/٧٩	١٢٢	٧٣	٢٥	٢١	١ر٠		٨	٥	٣	١	١٦٩
٨١/٨٠	١١٨	٧٤	٣٠	١٩	٣ر٠	١	٩	٦	٣	٢	١٦٠
٨٢/٨١	١١٣	٧١	٣١	١٩	١ر٠		١٢	٧ر٥	٣	٢	١٦٠
٨٣/٨٢	١٠٣	٦٩	٢٩	١٦	—		١٥	١٠	٣	٢	١٤٩
٨٤/٨٣	٦٢	٦٢	٢٧	١٩	—		٢٢	١٦	٣	٢	١٤٥
٨٥/٨٤	٨٨	٦٢	٢٢	١٦	—		٢٧	١٩	٤	٣	١٤١
٨٦/٨٥	٨٠	٥٢	١٩	١٣	—		٤٧	٣١	٧	٥	١٥٣
٨٧/٨٦	٦٧	٤٩	١٦	١٢	—		٤٦	٣٤	٨	٥	١٣٧
٨٨/٨٧	٥٤	٤٢	٠٩	٧	٣	٣	٥٥	٤٣	٧	٦	١٢٧
٨٩/٨٨	٤٦	٣٧	١٠	٨	٣	٣	٦١	٤٩	٦	٤	١٢٤
٩٠/٨٩											

المصدر : حسب من بيانات الجدول رقم (٣ ـ ١) بالبحث

٣ ـ ٢ ـ ١ ـ السوق العربية عبر الاردن : إن صادرات الحمضيات من قطاع غزه الي الاردن، لاتسوق في السوق الاردنية بصفه اساسيه، بل جزء منها يصرف في السوق الاردنية وجزء آخر في الاسواق العربية وبصفه خاصة دول الخليج العربي واليمن ، ويتضح من الجدول رقم (٣ ـ ٣) ان الكميات المصدره الي السوق العربية عبر الاردن والي الاردن كانت كبيره نسبياً في اواسط السبعينيات حيث بلغت ١٤٣ الف طن عام ١٩٧٧/٧٦، ١٢٧ الف طن في الموسم التالي ، ١٢٣ الف طن في الموسم ٨٠/٧٩، ثم والت الانخفاض في فتره الثمانينيات ، الا انها ظلت السوق الرئيسية، ففي الموسم ٨١/٨٠ بلغت ١٨٨ الف طن وفي الموسم ١٩٨٥/٨٤ بلغت ٨٨ الف طن، ووالت الانخفاض في النصف الثاني من الثمانينيات حتي بلغت ٤٦ الف طن في الموسم ١٩٨٩/٨٨.

وهذا الانخفاض المتوالي يرجع الي حقيقتين وهما :

الحقيقة الاولي : إنخفاض حجم الصادرات الكلي من الحمضيات بصفه عامه .

الحقيقة الثانية: ظهور اسواق جديده تمثلت في السوق الاسرائيلية والاوربية والضفة الغربية .

ورغم ذلك فقد بلغت الاهمية النسبيه لصادرات الحمضيات الي الاردن والسوق العربية كبيره حتي الموسم ١٩٨٧/٨٦، فقد كانت في الموسم ١٩٧٧/٧٦ حوالي ٦٨٪ ، ٧٢٪ في الموسم التالي، ٧٢٪ في الموسم ٨٠/٧٩ اي نهاية السبعينيات ، وتراوحت بين ٦٢٪ الي ٧٤٪ في النصف الاول من الثمانينيات ثم انخفضت بشكل ملحوظ في النصف الثاني من الثمانينيات حتي تراوحت بين ٣٧٪ الي ٥٢٪ تقريباً.

وتجدر الاشارة الي ان جزءً من الصادرات عبر الاردن كان يذهب الي السوق الايرانية خلال النصف الأول والنصف الثاني من السبعينيات ، وجزء هام للغاية .

٣ - ٢ - ٢- سوق اوروبا الشرقية: كانت تستورد دول اوروبا الشرقية كميات كبيره من حمضيات القطاع خلال النصف الأول من السبعينيات ، وهي السوق التي كان يتم التصدير لها قبل حرب يونيو ١٩٦٧. ولقد تراوحت الكميات المصدره لهذه السوق بين ٣٥ - ٥٠ ألف طن سنوياً، انخفضت في النصف الأول من الثمانينيات بين ٢٢ - ٣١ الف طن سنوياً ووالت انخفاضها في النصف الثاني من الثمانينيات لتتراوح بين ٩ - ١٩ الف طن سنوياً .

ويرجع ذلك الي القيود التي فرضتها سلطات الاحتلال علي الصادرات للدول الشرقية، نظراً لأنها قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل بعد حرب ١٩٦٧، ونظراً لعدم إنتظام الصادرات اليها نتيجة للسياسات الاسرائيلية.

ورغم ذلك ، فقد ظلت الاهمية النسبية لهذه السوق هامه فقد تراوحت اهميتها النسبية بين ٢١٪ - ٢٤٪ من جملة الصادرات في النصف الثاني من السبعينيات ، ثم انخفضت الي ١٦٪ - ١٩٪ في النصف الاول من الثمانينيات ، ثم انخفضت الي ٨٪ - ١٢٪ في النصف الثاني من الثمانينيات . بمعني ان حوالي ربع الحمضيات كان يصدر لهذه السوق في الفترة الأولي انخفض الي حوالي الخمس ثم الي العشر تقريباً.

٣ - ٢ - ٣ - سوق اوروبا الغربية ، علي الرغم من صغر حجم الكميات المصدره الي هذه السوق ، الا أن الصادرات إليها لها مضمون سياسي هام، فكون دول السوق الاوربية تستورد منتجات القطاع والضفة الغربية، فهذا يعني اعتراف من دول السوق الاوربية بأن هذه الاراضي هي اراضي فلسطينية وليست اسرائيلية ، وهذا عامل هام علي صعيد النضال الوطني الفلسطيني وحقوق الشعب العربي الفلسطيني في أرضه ووطنه .

ولقد تطورت الاوضاع في السنوات الاخيرة بصفه اساسية وبعد الانتفاضة المباركة ففي عام ١٩٨٩ بلغت واردات السوق الاوروبية من حمضيات القطاع ٢ر٢ الف طن ارتفعت في العام التالي ١٩٩٠ الي ٨ر١٠ الف طن، ومن المنتظر ان تزداد في السنوات القادمة .

ولكن تظل اهميتها النسبيه لاتتجاوز ٢٪ من اجمالي صادرات القطاع من الحمضيات .

٢ ـ٢ ـ ٤ ـ السوق الاسرائيلية : كانت اسرائيل في المراحل الأولي الاحتلال إذا كان الطلب كبير علي إنتاجها المحلي، فتشتري كميات من حمضيات القطاع تذهب لمصانع العصير بصفه اساسية ، اما في السنوات الاربع الاخيرة ، اصبحت تشتري كميات كبيره بهدف ضرب الصادرات الفلسطينية من الحمضيات الي اوروربا الغربية واوروبا الشرقية والدول العربية، ورفعت اسعار شراء حمضيات القطاع، وذلك حتي يكون في مقدورها ضرب الانتاج بعد ان تضمن القضاء علي السوق الخارجية.

لذلك فكما هو مبين في الجدول رقم(٢ ـ ٢) نجد ان الكميات التي كانت تستوردها اسرائيل من حمضيات القطاع في النصف الثانى من السبعينيات قد تراوحت بين ٥ ـ ١١ الف طن سنوياً ، وارتفعت في النصف الأول من الثمانينيات الي ١٢ ـ ٢٧ الف طن سنوياً، ثم ارتفعت في النصف الثاني من الثمانينيات لتتراوح بين ٣٧ ـ ٦١ الف طن سنوياً بل بلغت في عام ١٩٩٠ حوالى ٩٦ الف طن تقريباً.

ولقد شكلت الأهمية النسبية للسوق الاسرائيلية حوالي ٥٪ ـ ١٠٪ حتي عام ١٩٨٢/٨٢، ثم والت الارتفاع في السنوات التالية فتراوحت بين ١٦٪ ـ ٤٩٪ خلال الفتره ١٩٨٤/٨٣ـ ١٩٨٩/٨٨ ، اي حوالي نصف صادرات القطاع من الحمضيات يذهب الي اسرائيل، بل في العام ١٩٩٠ بلغت نسبة الصادرات الي اسرائيل ٥٩٪ تقريباً وهي نسبة كبيره تتمشي مع سياستها الموجهه ضد حمضيات القطاع .

هذا ، ولقد تم توجيه المنتجين والمصدرين من اهالى القطاع بعدم توجيه إنتاجهم وصادراتهم الي السوق الاسرائيلية والاعتماد اساساً علي السوق العربية والاسواق الاوروبية ، فهي تمثل استقرار نسبي أفضل وتعطي عائد مناسب . ولقد استجاب الجميع الي هذا التوجيه الذي تم عبر القيادة الموحده للانتفاضة.

٣ ـ ٢ ـ ٥ ـ سوق الضفة الغربية ، تعتبر الضفة الغربية منتجه للحمضيات إلا ان انتاجها اقل من إنتاج القطاع، وتستورد من القطاع كميات تتجه لمصانع العصير تراوحت في السنة بين ١ ـ ٨ الف طن عبر سنوات الدراسة ، ولاتشكل اهمية نسبية كبيره، فاهميتها النسبية لم تتعد ٦٪ في امس الاحوال كما هو الحال في موسم ١٩٨٨/٨٧.

وهكذا من العرض السابق ، يتضح ان السوق الاردنية والعربية تأتي فى مقدمة الاسواق التي تستوعب منتجات القطاع من الحمضيات ، تلاها سوق اوروبا الشرقية حتي عام ١٩٨٥/٨٤ الي النصف الأول من الثمانينيات ، ثم السوق الاسرائيلية والتي احتلت المرتبة الأولي في الموسم ٨٩/٨٨ وموسم ١٩٩٠.

وتجدر الاشارة الى ان السوق العربية، مازالت سوق رحبه، وقادرة علي استيعاب كامل إنتاج القطاع من الحمضيات ، خاصة، وانه بالامكان اعتبار هذا العمل دعم لصمود الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة.

٣ ـ ٣ـ التحليل الاحصائي لصادرات الحمضيات . حيث أن الصادرات من الحمضيات في قطاع غزه يتوقف عليها الانتاج ، فقد اجري التحليل الاحصائي لحساب عدة معاملات في عدة حالات نوردها علي النحو التالي :

٣ ـ ٣ ـ ١ ـ علاقة الصادرات بالانتاج

وفيها الصادرات تمثل العامل المتغير والانتاج العامل المستقل، وقد كانت النتائج هي نفسها التي حسبت في الجزء الأول من البحث

٣ ـ ٣ ـ ٢ الاتجاه العام للصادرات

وتم فيها أخذ الزمن كعامل مستقل وقيس أثره علي الصادرات فكان لدينا النتائج التالية :

ص (الصادرات) = أ + ب س (الزمن)

ـ أ = ١٩٧ر٧٣٣ ـ والوسط السحابي سَ = ١٥٦ر٦١

ـ ب = ـ ٨٧ره ـ الانحراف المعياري = ٢٣ر٤٧

ـ ص = ١٩٧ر٧٣ ـ ١٥ر٠ س

ر (معامل الارتباط) = ٩٤ر٠

وهذه النتائج الاحصائية تدل علي مايلي

١ ـ ان متوسط الصادرات السنوية يبلغ ١٥٦ر٦١ الف طن.

٢ ـ التذبذب في الصادرات متوسط نسبياً حيث وصل الانحراف المعياري الي ٢٣ر٤٧

٣ ـ من المتوقع تدهور الصادرات بمرور الزمن ، فكل عام يمر يتوقع ان تنخفض الصادرات بمقدار ٨٧ره الف طن

وهذا يعني انه باستمرار الاوضاع الراهنة علي ماهي عليه الآن فان اجمالي صادرات القطاع من الحمضيات ستنخفض حتي تصل الي ٠٧ر٩٢، ٧٢ر٦٢ الف طن في العامين ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠ علي التوالي ، أي انه ستصبح حوالي ٤٥٪، ٣٠٪ مما كانت عليه في الموسم ١٩٧٧/٧٦ في

العامين المذكورين وبالترتيب ، وإذا حدث ذلك فيعني تدهور شديد في صادرات حمضيات القطاع وبالتالى الدخل المتولد من هذا المحصول والدخل الزراعي ككل، مما سيؤثر سلباً علي سكان القطاع ويزيد من معاناتهم. وهذا يستدعي ضرورة مواجهة مشاكل التصدير الراهنة ووضع حلول مناسبة لها.

٣ - ٣ - ٣ - الاتجاه العام للصادرات للاردن والأسواق الأخري. تمثل الصادرات من حمضيات القطاع عبر الاردن أهمية كبري، فالاردن هي المنفذ الرئيسي للتسويق الخارجي للحمضيات سواء للاقطار العربية او الغير عربية.

وأظهر التحليل الاحصائى النتائج التالية

أ - الوسط الحسابي والانحراف المعياري. بلغ الوسط الحسابي للصادرات عبر الاردن ٧٧ر٩٨ الف طن سنوياً والانحراف المعياري ٥٥ر٢٩ مما يدل علي تذبذب كبير في الصادرات من سنه لاخري

٣ - الاتجاه العام للصادرات . تم حساب الانحدار البسيط لصادرات الاردن وكانت دالة الانحدار هي

ص = ٣٨ر١٥٢ - ٨٢ر٧ س

ومعامل الارتباط ر = - ٩٩ر٠

حيث ص = الصادرات

س = الزمن

وهذه النتائج تعطي مؤشر ان هناك إنخفاض كبير عبر الزمن في التصدير للأردن، فكل عام يمر تنخفض فيه الصادرات بمقدار ٨٢ر٧ الف طن ، وهذا يعطي مؤشر خطر للغاية ، فلاردن هي المنفذ الرئيسي لصادرات حمضيات القطاع. وإذا استمرت العوامل الحالية فهذا يعني ان الصادرات الي الاردن ستنخفض حتي تصل عام ١٩٩٥، الي حوالي ٩٨ر١٢ الف طن فقط

وستنخفض بحلول عام ١٩٩٧ .

ويدل معامل الارتباط علي قوة العلاقة بين الزمن والصادرات عبر الاردن

وهذا الوضع يستدعي سرعة التباحث والأتصال مع الاردن والدول العربية التي يتم التصدير اليها عبر الاردن والعمل علي زيادة استيرادهم لحمضيات القطاع، لأن توقف التصدير للاقطار العربية يعني كارثة اقتصادية لمحصول الحمضيات بالقطاع وهو المحصول الرئيسي في القطاع علي الاطلاق والذي ينتج اساساً للتصدير .

٣ - علاقة الصادرات للاردن بالصادرات الي سوق اوروبا الشرقية. وهنا تم قياس مدي توقف الصادرات للاردن علي الصادرات الي الدول الشرقية والتي كانت تشكل وارداتها من حمضيات القطاع اهمية كبري، واظهر التحليل النتائج التالية ،

ص = ٣٠٫٠٥ + ٢٫٤٣ س

ر = ٠٫٩٦

حيث ص = الصادرات للاردن ، س = الصادرات للدول الشرقية

ر = معامل الارتباط

ويستنتج من نتائج التحليل الاحصائي :

١ - ايجابية العلاقة بين التصدير للاردن بالتصدير للدول الشرقية، وان كل زيادة الصادرات للدول الشرقية وقدرها وحده واحده تؤدي الي زيادة في الصادرات للاردن قدرها ٢٫٤٣ وحده.

٢ - ارتفاع معامل الارتباط مما يدل علي قوة العلاقة بين التصدير للاردن والتصدير للدول الشرقية .

٤ - علاقة الصادرات للاردن بالصادرات الي السوق الاسرائيلية .

اعطي التحليل الاحصائي لهذه العلاقة النتائج التالية :-

أ = ١٣٥٫٢٧

ب = - ١٫٤٥

ر = - ٠٫٩٤

ص = ١٣٥٫٢٧ - ١٫٤٥ س

حيث ص = الصادرات للاردن

س = الصادرات للأسرائيل

ويستنتج من نتائج التحليل الاحصائي

١ - العلاقة عكسية بين الصادرات للاردن والصادرات لاسرائيل فكلما زادت الصادرات للسوق الاسرائيلية قلت الصادرات للسوق الاردنية، وهي علاقة منطقية .

٢ - ارتفاع قيمة معامل الارتباط مما يوضح قوة العلاقة الاحصائية .

ويستفاد من ذلك التركيز في التصدير الى السوق الاردنية والحد من التصدير للسوق الاسرائيلية والتي دخلت في السنوات الاخيره بشكل كبير حيث تحصل على الحمضيات الغزيه بأسعار منخفضة، ويقبل المنتجون بهذا خوفاً من عدم إيجاد منافذ لتسويق محصولهم في الوقت المناسب مما قد يسبب لهم خسائر إقتصادية كبيره .

وواضح ان العلاقة بين الصادرات للاردن بالصادرات للاقطار الشرقية هي عكس مثيلتها للصادرات للسوق الاسرائيلية ، ففي الأولي العلاقة طردية، وفي الثانية العلاقة عكسية.

٣ - ٢ - ٤ - الاتجاه العام للصادرات لسوق اوروبا الشرقية

اظهرت نتائج التحليل الاحصائي للعلاقة المذكوره ما يلي

س̄ = ٢٨،

= ١٢ر٢٢

أ = ٥٨ر٥٠ ر = - ٩٩ر٠

ب = ٣ر٧٢ ص = ٥٨ر٥٠ - ٢٢ر٢ س

ويستنتج من نتائج التحليل الاحصائي ما يلي

١ - متوسط الصادرات لسوق اوروبا الشرقية عبر فترة الدراسة بلغ ٢٨ الف طن سنوياً وان التشتت في الصادرات متوسط حيث بلغ الانحراف المعياري ٢٢ر١٢ .

٢ - اظهر التحليل اتجاهاً للانخفاض المستمر في الصادرات للسوق الشرقية، وأن كل سنه تمر تنخفض الصادرات بمعدل ٢٢ر٢ الف طن ، وهذا يعنى أنه إذا استمرت الاوضاع الراهنة علي ماهي عليه ستتوقف الصادرات الي سوق اوروبا الشرقية عام ١٩٩٣ .ولعل ذلك يتمشي مع الانخفاض المستمر في واردات اوروبا الشرقية من حمضيات القطاع في السنوات الاخيره علي وجه التحديد. وهذا يستدعي ضرورة الاتصال بدول أوروبا الشرقية وحثها علي الاستمرار في استيراد حمضيات القطاع، لأنه من ناحية اخري تتأثر بها الصادرات الى السوق الاردنية .

٢ - ٣ - ٥ الاتجاه العام للصادرات من الحمضيات للسوق الاسرائيلية .

أظهرت نتائج التحليل الاحصائي للعلاقة وباستخدام الانحدار البسيط النتائج التالية:

س = ٢٢ر٢٥

= ١٩ر٢٠

أ = - ٧ر٧٧

ب = - ٧ر٧٧ + ٤ر٧ س

ر = ٩٢ر٠

ويستنتج من التحليل الاحصائى السابق، أن هناك إتجاه لزيادة التصدير للسوق الاسرائيلية ، وهو واضح فى السنوات الاخيره، وإذا استمرت الاوضاع الراهنة علي ما هي عليه، فقد تصل الصادرات الي السوق الاسرائيلية الي حوالي ٨٣ر٧٦، ٢٢ر١٠٠ الف طن فى العامين ١٩٩٥، ٢٠٠٠ علي التوالى، أي ان معظم صادرات القطاع من الحمضيات تذهب للسوق الاسرائيلية ، وهذا سيكون علي حساب الصادرات للأسواق الاخري . كما ان معامل الارتباط بلغ ٩٢ر٠ وهو يوضح قوة العلاقة بين المتغيرين .

وهذا التحليل الاحصائى يستدعى التنبه الي ما يلى :

١ - ترتكز سياسة اسرائيل في السنوات الاخيرة الي استيعاب إنتاج القطاع من الحمضيات حتي توقف التصدير الي العالم الخارجي سواء السوق العربية أو الأسواق الاجنبية وبصفه خاصة السوق الاوروبية المشتركة.

٢ - إذا نجحت اسرائيل في ذلك المخطط فستكون قادره في المستقبل علي التحكم في الكميات التي تستوردها وبالأسعار التي تناسبها ، وستقوم بضرب الانتاج في القطاع بالكامل لأن الاسواق الخارجية تكون قد أُغلقت امام حمضيات القطاع .

٣ - يستدعي الأمر تنبيه المنتجين بقطاع غزه الي خطورة هذا الموقف علي إنتاجهم في المستقبل وبضرورة استمرارهم في التصدير للأسواق العربية عبر الاردن والأسواق الخارجية مثل السوق الاوروبية المشتركة والدول الشرقية، مهما قدمت لهم اسرائيل من اغراءات حيث ذلك هو الضمانه الوحيده لاستمرار الأنتاج مستقبلاً والمحافظة علي تحقيق دخول مناسبة.

٣ - ٤ - الصادرات حسب الأصناف : تتركز الصادرات من الحمضيات أساساً من برتقال الفلنسيا وبرتقال الشموطي ، والليمون والجريب فروت ففي الموسمين الاخيرين ١٩٨٩، ١٩٩٠، كانت الصادرات حسب الاصناف والسوق وكما هو مبين في الجدول رقم (٣ - ٤) .

٣ - ٤ - ١ - الفلنسيا: بلغت الكمية المصدره من برتقال الفلنسيا عام ١٩٨٩ (٥ر٦٣) ألفا طن بنسبة ٤ر٥٦٪ من جملة صادرات الحمضيات ، ذهب منها الي شرق اوروبا ٤ر٥ الف طن وغرب اوروبا ٢ر١ الف طن والي الاردن ٧ر٢٥ الف طن والي اسرائيل ٩ر٢٨ الف طن .

وفي العام ١٩٩٠، بلغت صادرات الفلنسيا حوالي ١٢٢ الف طن ذهب منها الي شرق أوروبا ٩ر٦ الف طن والي اوروبا الغربية ٦ر٥ الف طن والي الاردن ٣ر٢٣ الف طن والي اسرائيل ٥ر٧٤ الف طن تقريباً وحوالي ٦ر١ الف طن الي الضفة الغربية .

أي ان السوق الرئيسية الى الفلنسيا هى اسرائيل والاردن والدول الاوروبية

٣ - ٤ - ٢ - البرتقال الشموطي، يلي البرتقال الشموطي، وهو من الاصناف الشهيرة ، في الصادرات برتقال الفلنسيا، حيث في عام ١٩٨٩ بلغت كمية الصادرات منه حوالي ٧ر٢٦ الف طن ذهب منها الي سوق شرق اوروبا ٢ر١ الف طن والي السوق الاردنية ١٠ آلاف طن والي السوق الاسرائيلية ١ر١١ الف طن والي سوق الضفة الغربية ١ر٤ الف طن .

وفي العام ١٩٩٠ ، بلغت صادرات برتقال الشموطي حوالى ٣٠ الف طن ذهب منها الي شرق اوروبا ١ر٣ الف طن والي غرب اوروبا ٦ر٣ الف طن والى الاردن ٥ر١١ الف طن والي الضفة الغربية ١ر٤ الف طن والي اسرائيل ٧ر٧ الف طن تقريباً.

٣ - ٤ - ٣ الجريب فروت : بلغت صادرات الجريب فروت عام ١٩٨٩ حوالي ١١ الف تقريباً ذهب معظمها الي السوق الاسرائيلية حوالي ٨ر٩ الف طن وحوالي الف طن الي الاردن .

جدول رقم (٢ ـ ٤) الصادرات من حمضيات القطاع حسب الصنف والتوزيع الجغرافي
خـــلال الموسمـــين ١٩٨٩، ١٩٩٠

الكمية : طن

السنوات	١٩٨٩				١٩٩٠			
الجهه المستوردة	ليمون	جريب فروت	شموطي	فلنسيا	المجموع	ليمون	جريب فروت	شموطي	فلنسيا	المجموع
شرق اوروبا	١٥١٠	٤١	١٢٠٨	٥٤٢٧	٨٢٩٦	٣٠١٤	١٩٦	٣٠٨١	٦٩١١	١٣٢٠٢
غرب اوروبا	ـ	١٠٥٢	ـ	١١٧٦	٣٢٢٨	ـ	١٥٧٢	٣٦٣٠	٥٦٢١	١٠٨١٣
الاردن	٣٤٠٠	٢٥	١٠٠٢٣	٣٥٧١٥	٣٩١٧٢	٣٤٢٠	٥٠	١١٥٠٨	٣٣٣٨٠	٤٨٢٦٢
الضفة الغربية	٧٩٦	٤٢	٤١٢٥	٢٢٠٧	٧٢١٤	٦٤٠	٢٦٦	٤٠٧٨	١٥٧٧	٦٥٦١
اسرائيل	٥٨٢١	٩٧٦٨	١١١٩٤	٢٨٩٢١	٥٥٧١٤	٥١٥٦	٩٠٥٧	٧٧٠٧	٧٤٥٣٠	٦٦٤٥٢
المجموع	١١٥٤٠	١٠٩٦٩	٢٩٦٦٠	٦٣٤٥٦	١١١٦٣٥	١١٢٢٧	١١١٤١	٢٩٩٩٤	١٢١٩١٩	١٧٤٢٩١

المصدر : دائرة الزراعة ـ قطاع غزه ـ رسالة موجهه الي ضابط ركن ومدير عام الزراعة بغزه ، يونيو ١٩٩٠.

وفي عام ١٩٩٠ بلغت صادرات الجريب فروت حوالي ١ر١١ الف طن ذهب منها الى السوق الاسرائيلية ٩ آلاف طن والي غرب اوروبا ٦ر١ الف طن تقريباً .

٣ - ٤ - ب - الليمون : بلغت صادرات الليمون عام ١٩٨٩ حوالي ٥ر١١ الف طن ذهب منها ٨ر٥ الف طن الى السوق الاسرائيلية و٢ر٢ الف طن الى السوق الاردنية و٥ر١ الف طن الي اوروبا الشرقية . وفي العام التالي ١٩٩٠، بلغت الصادرات ٢ر١١ الف طن ذهب منها الي السوق الاسرائيلية ١ر٤ الف طن والى السوق الاردنية ٤ر٢ الف طن وشرق أوروبا ٢ ألف طن تقريباً .

ويتضح من الاستعراض السابق ان الصادرات تتركز أساساً في برتقال الفلنسيا يليه البرتقال الشموطي، ثم الليمون والجريب فروت .

وتعتبر السوق الاسرائيلية هي المستوعب الاساسي، وهو مايتمشى مع سياستها في السنوات الاربع الاخيرة التي سبق الاشارة اليها، تليها السوق الاردنية وبصفه خاصة برتقال الفلنسيا. أما البرتقال الشموطي فالسوق الاردنية وسوق الضفة الغربية هي السوق الرئيسية له يليها السوق الاسرائيلية.

٢ ـ ٥ ـ قيمة صادرات الحمضيات . نظراً لعدم وجود أسعار تعاقدية لتصدير الحمضيات ، حيث يتم البيع على الحساب مقابل عمولات ، فان ما يمكن الحديث عنه هو القيمة الاجمالية للصادرات ، فقد بلغت قيمة صادرات الحمضيات في الموسم ١٩٨٢/٨٢ حوالي ٣٣٫٩ مليون دولار وفي الموسم ١٩٨٤/٨٣ حوالي ٣٢ مليون دولار وفي الموسم ١٩٨٧/٨٨ انخفضت الى حوالي ٢٢ مليون دولار (١)

وهذه الارقام تدل على ان متوسط قيمة الطن المصدر من الحمضيات في السنوات المذكورة بلغ وعلى التوالي ٢٢٧٫ ، ٢٢١ ، ١٧٧ دولار تقريباً، أي في إنخفاض مستمر على الرغم من ارتفاع الاسعار العالمية للحمضيات عن هذه الاسعار بشكل كبير ، وهذا يرجع لعدم قدرة المصدرين الفلسطينيين من الاستفادة من السوق العالمية نظراً لظروفهم الخاصة تحت الاحتلال .

وجدير بالذكر أن تكلفة إنتاج طن الحمضيات مرتفعة للغاية ، فقد بلغت عام ١٩٨٤ (٢)

١ ـ البرتقال الشموطي . ١٦٠ دولار

٢ ـ البرتقال الفلنسيا ١٨٥ دولار

٣ ـ الليمون ١٨٨ دولار

٤ ـ الجريب فروت ١٤٨ دولار

وفي عام ١٩٨٦ بلغت تكلفة الطن كما يلي (٣)

١ ـ البرتقال الشموطي ١٤٢ دولار

٢ ـ البرتقال الفلنسيا ١٩٧ دولار

٣ ـ الليمون ١٤٠ دولار

٤ ـ الجريب فروت ١٦٢ دولار

---

(١) دائرة الزراعة ـ قطاع غزه ـ احصاءات غير منشوره .

(٢) منير احمد عوض ، جمال ابوعمر ـ الجدوى الاقتصادية الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزه ، مركز الدراسات الريفية ـ جامعة النجاح الوطنية ـ نابلس ، يناير ١٩٨٤ .

(٣) دائرة الزراعة ـ قطاع غزه ـ بيانات غير منشوره وفعليه .

وبمقارنة أسعار التصدير ، بتكاليف الانتاج يتبين لنا ان الحمضيات لاتحقق ارباحاً مجزية للمنتجين، بل تحقق خساره في بعض المواسم، ورغم ذلك فتظل الحمضيات المـــورد الرئيسي للدخل وللعمله الصعبة ولتشغيل عدد كبير من العمال فى العمليات الزراعية ، وفـــى موسم جني الثمار، واثناء عمليات التغليف والتعبئة والشحن . هذا بالاضافة الى الاعتبـــارات السياسية التي سبق الحديث عنها.

كما ان هذا الوضع يجعل إيجاد اسواقاًمستقره لحمضيات القطاع، وتباع فيها بأسعـــار مقاربة للأسعار العالمية يساعد في خلق الاستقرار للمنتجين ويحمي هذه الشجره الهامه ويمنـــع تحول المنتجين الي محاصيل الخضروات التي تعطي ارباح كبيره، وتمنع أيضاً هجر المزاعيـــن مزارعهم والبحث عن العمل اليدوي في المصانع الاسرائيلية والمؤسسات الأخري.

كذلك يتطلب الأمر دعم مناسب من منظمة التحرير للمنتجين وحمايتهم من التدهـــور الكبير فى دخولهم .

٤ - واقع ومشاكل التسويق في قطاع غزه :

يمكن الحديث عن نوعين من المشاكل التسويقيه في القطاع أحدها يتعلق بالتسويق الداخلي والآخر يتعلق بالتسويق الخارجي .

٤-١- التسويق الداخلي : نظرا لصغر حجم القطاع جغرافيا ومن حيث عدد السكان ، فيظل التسويق الداخلي او المحلي محدود للغايه فسكان القطاع يبلغ عددهم حوالي ٧٥٠ الف نسمه ، ومساحه القطاع تبلغ ٣٦٠ كيلو متر مربع ، وكان قبل حرب عام ١٩٦٧ عباره عن منطقه تجاره حره واتصاله بالعالم الخارجي مفتوح على مصراعيه ، فنشط قطاع التجاره الخارجيه وبالتالي التجاره الداخليه ، وبعد حرب يونيو ١٩٦٧ واحتلال القطاع ، حاولت سلطات الاحتلال الحاق القطاع بالكيان الاسرائيلي ولكنها فشلت نظرا للمقاومه وللكثافه السكانيه الهائله في القطاع ، وظل نشاط السوق المحليه محدود ومحصور حيث انقطع عن العالم الخارجي .

وبصفه عامه مشاكل السوق المحليه تنحصر اساسا في مجموعه من العوامل فرضت نفسها وهي :

أولا : غياب الاطار المؤسسي : فلا توجد مؤسسات تسويقيه ذات أطر محدده ، لها قوانينها وعلاقتها المؤسسيه بالكيان القائم في القطاع ، نظرا لخضوع القطاع للاحتلال العسكري الاسرائيلي الذي منع قيام اي شكل من اشكال المؤسسات الوطنيه ، فلا توجد مؤسسات تسويقيه عامه ولا متخصصه ، والاسواق الموجوده في القطاع ، هي تلك التي كانت قائمه قبل حرب يونيو ١٩٦٧ ، وهي اسواق تتبع البلديات (المجالس البلديه) وتنظم السوق محليا بأن تباع السوق الي الافراد ، نظير تحصيلهم رسوم معينه على المنتجات التي تباع في تلك الاسواق . ولا توجد سلطه عليا تخضع لها الاسواق بصفه عامه ، بل كل مدينه لها سوقها المحليه التي تتبع مجلسها البلدي ، كما لا توجد قوانين تنظم هذه الاسواق .

وهذا الحال جعل هذه الاسواق متخلفه ولا تقدم اي نوع من انواع الخدمات التسويقيه المتعارف عليها ، حتي أن طبقه الوسطاء لا تقدم ايضا خدمات ، وتنحصر مهامها في بيع الانتاج مقابل عموله يحصلون عليها · وهذه العمولات لا توجد اي ضوابط لها ·

ثانيا : صغر حجم السوق : فعدد سكان القطاع لا يتجاوز ٧٥ الف نسمه ، ويجعل هذا الاطر ضيق السوق وعدم قدرتها علس استيعاب الانتاج المحلي في كثير من المنتجات ، وفي مقدمتها الحمضيات والخضروات ايضا ، وصغر حجم السوق يصاحبه ايضا ضعف القوه الشرائيه نظرا لانخفاض الدخول كنتيجه للارضاع السائده والارتفاعات الرهيبه في اسعار المستهلك ونفقات المعيشه ، حيث ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج وبالتالي ارتفاع كلفه الانتاج ، ايضا لاعتماد السوق علي اسرائيل في توفير المدخلات المختلفه والتي تبيعها باسعار مرتفعه ·

ثالثا : تخلف الخدمات التسويقيه : نظرا لغياب الاطار المؤسسي والتنظيم الاداري المقنن ولصغر حجم السوق ، فلا توجد خدمات تسويقيه مناسبه تقدم للمنتجين تساعدهم علي تعريف انتاجهم بشكل أفضل ، وفيما يتعلق بتسويق الحمضيات ، فما يسوق محليا لا يوجد اي اهتمام به علي الاطلاق ، حيث يباع اساسا لاغراض العصير وبالجمله لان المتوفر منه كميات كبيره ·

اما الخدمات التسويقيه التي تقدم من أجل التصدير في السوق المحليه ، فهي مازالت ايضا دون المستويات المطلوبه ، نظرا لعدم وجود استقرار في السوق الخارجيه ، والتذبذب الكبير من سنه لأخري والتدهور الذي طرأ علي الصادرات في السنوات الاخيره · ولعله من اهم الخدمات التسويقيه تلك المحطات الخاصه بعمليه تعبئه وتغليف الحمضيات والتي يوجد منها سبع محطات بالقطاع (١)

(١) انظر الملحق رقم (١) بالبحث

رابعا : ضعف البنيه الاساسيه : فلا توجد في القطاع وسائل نقل مناسبه ، لان لان مساحه القطاع محدوده ، ولان التصدير يتم اساسا الي الاردن ، فالاعتماد في وسائل النقل يخضع لعاملين الاول ، ان عدد الشاحنات التي تسمح الاردن بدخولها سنويا محدد من قبلها ، والثاني الصادرات وتذبذبها يجعل الاستثمار في هذا الجانب يمثل مجازفه ومخاطره كبيره .

هذا علاوه علي ان سلطات الاحتلال تضع من العراقيل ما يحول دون قيام وإنشاء اسطول نقل بري مناسب (١) .

اما الطرق ، فتوجد شبكه طرق متطوره جدا في القطاع ويرجع ذلك لعاملين ١ - صغر مساحه القطاع الجغرافيه ٢ - الاغراض العسكريه والامنيه الاسرائيليه والتي تستلزم وجود طرق سريعه تسهل حركه الجيش .

خامسا : غياب الكادر الفني والاداري : نظرا للاوضاع الخاصه للقطاع ونظرا لعدم وجود اطار مؤسسي للتسويق ، فقد ادي ذلك الي غياب الكوادر الفنيه المدربه التي تجيد الفن التسويقي وتجيد صناعه التسويق ، ولا يوجد تراكم خبرات - كما غاب العنصر الاداري في نفس الوقت . ولا توجد امكانيه لتدريب كوادر فنيه واداريه تحت ظل الاحتلال .

سادسا : غياب مؤسسات التمويل(٢) : قامت سلطات الاحتلال باغلاق كافه المؤسسات التمويليه العامله في القطاع بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وفي مقدمتها بنك فلسطين،

---

(١) محمدالريس ، تجربه قطاع غزه في التصدير المباشر الي السوق الاوربيه - القدس ١٩٩٠

(٢) لورنس هاربين - النقد والتمويل في الاراضي المحتله في اطار نظام مصر في غير منظور - الاقتصاد الفلسطيني - تحديات التنميه في ظل الاحتلال مركز دراسات الوحده العربيه ، مؤسسه التعاون الفلسطينيه بيروت - مارس ١٩٨٩ ص ص ٢١٢ - ٢١٤

وفرع البنك العربي ، وبنك الامه المحدود، علي الرغم من ضعف امكانات هـذه المؤسسات النقدية · اما البنوك الاسرائيلية تمنح قروض بشروط صعبـه للغايه وتطلب فوائد تصل الي ٤٠٪ تقريبا كما هو الحال عام ١٩٧٩ · وغيـاب مؤسسات التمويل يعرقل العمليه التسويقيه ويضع صعوبات امام تطويرهـا وتنشيطها ·

سابعا : غياب التسويق التعاوني : حيث منعت سلطات الاحتلال قيام جمعيـات تعاونيه زراعيه في القطاع ، بل اوقفت نشاط الجمعيات القليلـه الموجوده ، ولـم تسمح لها بمزاوله اي مهام الا في السنتين الاخيرتين وبعد قيام الانتفاضه المباركه

هذه العوامل مجتمعه حدت من امكانيه قيام سوق محليه متطوره وجعلـت السوق المحليه بلا تنظيم ومحدوده النشاط ولا تقدم خدمات تسويقيه تسهم فـي زياده الانتاج وتطويره ·

٤ - ٢ السوق الخارجيه : وهنا يكون الحديث علي اربع انواع من الاسواق ، هي سوق الضفه الغربيه ، السوق الاسرائيليه · السوق العربيه عبر الاردن والسـوق الاوربيه · وكل سوق لها خصائصها وقيودها ونظامها الخاص بها ·

٤-٢-١ سوق الضفه الغربيه : تنتج الضفه الغربيه نفس المنتجات التي ينتجها قطاع غزه ، ولكن انتاجها من الحمضيات اقل من انتاج القطاع ، الا ان قدرتهـا الاستيعابيه محدوده ولا تتجاوز ٥ الآف طن سنويا ، من اجمالي فائض انتـاج القطاع الذي يصل احيانا الي ٢٠٠ الف طن سنويا ·

٤-٢ -٢ السوق الاسرائيليه :[١] منذ احتلال اسرائيل للضفه والقطاع اتبعت سياسه السوق المفتوحه في اتجاه واحد ، أي تسمح سلطات الاحتلال بفتح اسواق الضفه الغربيه وقطاع غزه أمام المنتجات الاسرائيليه ، وتغلق السوق الاسرائيليه امام المنتجات الفلسطينية ، وهذا التعنت مثل سياسة خنق للاقتصاد الوطني الفلسطيني وكثيرا ما استخدمت اسرائيل سياسه الاغراق السعري لضرب الفلاح الفلسطيني علي أمل اجباره علي ترك ارضه الزراعيه تمهيدا للاستيلاء عليها . وفيما يتعلق بالحمضيات ، ففي السنوات الاولي للاحتلال منعت سلطات الاحتلال شراء الحمضيات الفلسطينيه الا في حدود ضيقه للغايه ومن خلال شركه اسرائيليه وحيده هي شركه اجريكسكو ، وكانت تأخذ فقط ١٠ - ٢٠ الف طن من اجمالي انتاج القطاع ، ولكن في السنوات الاخيره ، وبعد قرار السوق الاوروبيه باستيعاب جزء من انتاج حمضيات القطاع عمدت الي شراء كميات كبيره وباسعار مرتفعه علي أمل القضاء علي الاتفاق الأوربي / الفلسطيني ، وحتي تمنع منافسه حمضيات القطاع لحمضيات اسرائيل . وتظل السوق الاسرائيليه ، سوقا لا يمكن الاعتماد عليها بأي حال من الاحوال ، فهي سوق عدو بالدرجه الاولي .

٤ - ٢- ٢ السوق العربيه عبر الاردن : لعبت السوق العربيه دورا هاما في امتصاص جانب من فائض القطاع من الحمضيات بصفه اساسيه وخاصه في فترة السبعينات حيث كانت ايران تستوعب اكثر من ٥٠٪ من صادرات القطاع ، ولكنها توقفت بعد حرب الخليج ، وعلي العموم فان السلطات الاردنيه ، ومكاتب المقاطعه العربيه وضعت نظم تعرقل تسويق منتجات القطاع من الحمضيات في الدول العربيه وتتمثل فيما يلي :[٢] .

---

(١) رجاء شحاده ، قانون المحتل.اسرائيل والضفه الغربيه - مؤسسه الدراسات الفلسطينيه وجامعه الكويت - بيروت ١٩٩٠

(٢) هشام عورتاني ، سياسات التنميه الزراعيه في الضفه الغربيه وقطاع غزه ، الاقتصاد الفلسطيني - تحديات التنميه في ظل احتلال مديد- مرجع سابق ص ص ١٥٨ - ١٥٩

١ - وضع قيود صارمه للحيلوله دون دخول منتجات منشأها اسرائيلي وتم وضع اجراءات فعاله لضمان تحقيق ذلك وهي تخدم الجانب الفلسطيني والجانب العربي ، الا أن ، الامر تطلب مجهودات كبيره لانجازه .

٢ - تسمح السلطات الاردنيه بدخول فقط ما لا يزيد عن ٥٠٪ من الانتاج المحلي .

٣ - يتم تقدير الانتاج المحلي من قبل السلطات الاردنيه وفق بيانات واحصاءات تحصل عليها ، وغالبا يتم التقدير باقل من الانتاج الحقيقي فلا تتحقق نسبه ال ٥٠٪ المسموح بها .

٤ - تضع السلطات الاردنيه جدولا زمنيا لدخول صادرات الضفه والقطاع بما لا يتعارض مع مواسم انتاجها المحلي ، وهذا الأمر يسبب مشاكل كبيره ومعقده ، لأنه في غياب جهاز تسويقي فعال يصعب الالتزام بالجدول الزمني المطلوب ، وقد لا يكون الانتاج مطلوبا خارجيا في الفترة التي حددتها السلطات الاردنيه .

٥ - حددت السلطات الاردنيه عدد الشاحنات المسموح بدخولها من الضفه الغربيه وقطاع غزه ب ٤٠٠ شاحنه فقط ، الأمر الذي جعل الطلب يرتفع علي الشاحنات بشكل كبير فارتفعت تكلفه النقل واصبحت باهظه ، فوصلت الي ٣٩٠ - ٧٨٠ دولار للشاحنه الواحده حموله ١٠ - ١٢ طن ، اي ٣٩ - ٧٨ دولار للطن ، مما يرفع اجمالي التكاليف التسويقيه فيقل هامش الربح بشكل كبير ، علاوه علي تخلف هذه الشاحنات لان معظمها يعمل قبل عام ١٩٦٧ ، فلا يتمكن المصدرين من توصيل شحناتهم في اوقات مناسبه ، وما ينجم عن ذلك من مشاكل مع المستوردين ، وعطب يصيب الثمار .

وبالاضافه الي ما سبق فقد ادي زياده انتاج الاردن من الحمضيات في السنوات الاخيره الحد من دخول حمضيات القطاع اراضيها حرصا علي منتجيها ولتجنب المنافسه .

هذا وتجدر الاشاره الي أن جامعه الدول العربيه[١] ، اخذت اكثر من قرار في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بضمان تسويق حمضيات القطاع والمنتجات الزراعيه الفلسطينيه ، وعلي الرغم من ذلك ، فواردات العراق وسوريا ودول الخليج العربي من حمضيات القطاع انخفضت في السنوات الاخيره ، علي الرغم من الاتفاق علي شهاده منشأ عربيه تصدق من السفاره الفلسطينيه في الاردن ، ومن وزاره الخارجيه الاردنيه . كذلك فان مجلس وزراء الزراعه العرب [٢] المنعقد في طرابلس ١٦ - ١٨ يناير ١٩٩٠ اخذ قرارا بفتح الاسواق العربيه امام المنتجات الزراعيه الفلسطينيه ، ولكن حتي الآن لم يتم تنفيذ هذه القرارات ، بل ان دول الخليج العربي قللت من الكميات التي تستوردها من حمضيات القطاع برغم انها لا تناسب الاذواق والترف الاجتماعي السائد في دول الخليج العربي .

٤-٢-٤ السوق الاوروبيه: كانت دول اوروبا الشرقيه تستوعب كميات كبيره من حمضيات القطاع حتي النصف الاول من الثمانينات الا أنه بعد ذلك انخفضت الكميات التي تستوردها تلك الاسواق نتيجه للقيود التي وضعتها سلطات الاحتلال ، ولاسباب خاصه بتلك الدول .

وفي السنوات الاخيره اخذت دول السوق الاوربيه قرارا في اكتوبر ١٩٨٧ باستيراد المنتجات الزراعيه الفلسطينيه ، علي قدم المساواه مع استيراد المنتجات الزراعيه الاسرائيليه ، ووقعت اللجنه الوزاريه للسوق الاوروبيه مع ممثلين عن المنتجين الفلسطينيين اتفاقية في اكتوبر ١٩٨٨ ، لعب وزير خارجيه فرنسا الاسبق فيها كلود شيسون دورا كبيرا [٣].

---

(١) جامعه الدول العربيه - المجلس الاقتصادي والاجتماع - محاضر اجتماعات الدوره ٤٨ تونس ١٩٨٩ .

(٢) المنظمه العربيه للتنميه الزراعيه - مجلس وزراء الزراعه العرب - الدوره التاسعه عشره - طرابلس - يناير ١٩٩٠ .

(٣) ايرفي بزنسنو - المساعده الفنيه الفرنسيه - مشروع التنميه التعاوني ندوه التسويق الزراعي السادس - التصدير المباشر الي السوق الاوروبيه - القدس ٢١ - ٢٤ يونيو ١٩٩٠ .

ولكن السوق الاوربيه لها نظمها وضوابطها وحدودها ويمكن التعرف علـــي خصائصها واحتمالاتها من خلال ما يلي :

أولا : الاتفاقيه المعقوده بين السوق الاوربيه والمنتجين الفلسطينين [١] . قامـــت السوق الاوربيه بابرام اتفاق مع الفلسطينين لتصدير منتجاتهم الي الســـوق الاوربيه علي قدم المساواه مع اسرائيل ودون تمييز ، وتؤكد دول السوق علـــي ما يلـي :-

ا - جديه دول السوق في سعيها لمساعده الفلسطينين في ايجاد سوق مناسبـــه لمنتجاتهم .

ب - تقوم دول السوق الاوربيه بالاتصال الحثيث بـلطات الاحتلال لاقناعهـــا باستمرار السماح للفلسطينيين بتصدير حاصلاتهم الزراعيه للسوق الاوربيه.

ح - تؤكد دول السوق الاوربيه علي ان التزامها هو التزام دائم وليس مؤقتـــا وسيستمر في صوره دعم مادي ومعنوي .

د - العمل المشترك في تطوير مستمر للحمليه التسويقيه حتي تتمشي مع المعمـول به في السوق الاوربيه .

هـ - سيكون العام ١٩٩٢ ، عام تقديم تسهيلات كبيره من أجل زياده الصـــادرات الي السوق الاوربيه .

ثانيا : المشاكل السائده حاليا والمطلوب ايجاد حلول لها [٢] . يري جون مرجـــان ان المشاكل الحاليه والتي تحتاج الي حلول تتمثل في :-

---

(١) جون مرجان ، سياسات السوق الاوربيه تجاه تصدير الانتاج الزراعي الفلسطيني الي دول السوق الاوربيه - ندوه التسويق الزراعي السادسه . مرجع سابق.

(٢) جون مرجان ، مرجع سابق .

١ - النقل والشحن ، فقد ظهرت مشكلات تتطلب تلافيها مستقبلا ·

٢ - تطوير العبوات والمواد اللازمه للتصدير من تخزين وتبريد ·

٣ - مطلوب فهم ميكانيكيه السوق الاوربيه والاستجابه الي متغيراتها ·

٤ - تطوير البنيه التحتيه الضروريه للتسويق ·

٥ - ضروره فهم طبيعه العلاقه مع السوق الاوروبيه باعتبارها علاقه رسميه توفر شرعيه قانونيه وليست بديلا عن تنفيذ العمل بالنيابه ·

٦ - تنويع مجالات الانتاج ·

ويرجع بيرنا رد فيرجي [١] ان من الواجب مراعاه الملاحظات التالية :

١ - تحتاج السوق الاوروبيه للحمضيات في الفترة ديسمبر - يونيو ·

٢ - الاهتمام بالتعبئه والتغليف حتي تتناسب مع الذوق الاوروبي ·

٣ - مطلوب اسم تجاري مميز للمصدرين ·

٤ - التقيد بمواعيد الشحن المقرره ·

ويري بيل سيلاريوس [٢] ، ضروره مراعاه الآتي :-

١ - الاهتمام بقطف الثمار وبصفه خاصه البرتقال الشموطي ·

٢ - تطوير بيوت التعبئه الموجوده في القطاع وزياده طاقاتها الاستيعابيه الحاليه مع مراقبه الجوده والتصنيف ·

٣ - الاهتمام بالعبوات واستبدال العبوات الخشبيه بعبوات كرتونيه ·

٤ - يجب ان تتم عمليه فحص الجوده علي ثلاثه مراحل وبدقه ، بالاضافه الي فحص اخير من قبل متخصصين ، فقد بلغت نسبه رفض الشحنات ٤٠ - ٥٠٪ في المواسم الماضيه ·

---

(١) بيرنا ردفيرجي - الفرص المتاحه في السوق الاوروبيه للانتاج الزراعي الفلسطيني مشروع التنميه التعاوني - ندوه التسويق الزراعي السادسه القدس ٢١ - ٢٤ يونيو ١٩٩٠ ·

(٢) بيل سيلاريوس - معامله المحصول والشحن - مشروع التنميه التعاوني ندوه التسويق الزراعي السادسه - ٢١ - ٢٤ يونيو ١٩٩٠ - القدس ·

٥ - التفتيش الأمني ، يجب استخدام اشعه اكس بدلا من نظام العينات اختصارا للوقت والتكاليف .

ويري جان جاك سكرافيزي [١] ، الاهتمام بما يلي :-

١ - معدل الرسوم الضريبيه في السوق الاوروبيه علي البرتقال تتراوح بين ٢ر٤٪ الي ٨٪ وبالنسبه للفراوله ١٤٪ - ١٦٪ .

٢ - انطباق مواصفات المحصول مع قواعد الصحه ، اي استخراج شهاده صحيه لتخليص البضائع من الجمارك .

٣ - اصدار فاتوره

٤ - اصدار ارساليه الشحن .

٥ - اصدار شهاده المصدر والتي تصدر من احد الغرف التجارية بغزه او الضفه الغربيه .

٦ - مراعاه الحجم والنوع والاسم التجاري .

ويري محمد حسين الريس [٢] ان مشاكل التسويق مع السوق الاوروبيه تتمثل فيما يلي :-

١ - تردد عدد كبير من المصدرين في توقيع عقود الصفقات بسبب الغموض فيها لان البيع يتم علي حساب العميل ولا يوجد تحديد للاسعار ، وتصل العمولات الي ٨ ٪ .

٢ - تم اعتماد ٤ مصدرين من القطاع فقط ، علي ان تتم التعبئه في مصنع واحد .

---

(١) جان جاك سكرا فيزي ، نظام وقوانين السوق الاوروبيه - مشروع التنميه التعاوني ندوه التسويق الزراعي السادسه - القدس ٢١ - ٢٤ يونيو ١٩٩٠ .

(٢) محمد حسين الريس - تجربه قطاع غزه في التصدير المباشر الي السوق الاوروبي مشروع التنميه التعاوني - ندوه التسويق الزراعي السادسه - القدس (٢١-٢٤) يونيو ١٩٩٠ .

٣ - يتم البيع بنظام البول(pool)بين المصدرين الاربعه ، وهذا ينفي وجود الحافز الفردي ويضيع المسئوليه في حاله التقصير .

٤ - عدم وجود مندوب تسويقي من القطاع في السوق الاوروبيه للتعرف علي مختلف احوال السوق واذواق المستهلكين وميكانيكيه السوق .

٥ - عدم وجود جهاز فني مدرب ومتخصص في العمليات التسويقيه .

ويضاف الي ما سبق ، فان كثيرا ما يؤدي فرض التجوال الذي تفرضه سلطات الاحتلال الي خلل كبير في عمليات التعبئه والتغليف وجني المحصول وبالتالي الشحن ، مما يسبب مشاكل مع المستوردين (١) .

لعله أصبح من الواضح كافه المشاكل التي تواجه التسويق الزراعي بصفه عامه وتسويق الحمضيات بصفه خاصه في قطاع غزه ، وهي مشاكل منها ما يمكن التعامل معه بالحل ، ومنها ما لا يمكن التعامل معه ، ولكن وجود السوق الاوروبي الجديده يفتح المجال امام المنتجين لتحفيزهم علي زياده انتاجهم وتصريف الانتاج خاصه اذا تم الاهتمام بالنوعيه والجوده والعمليات التسويقيه والخدمات التسويقيه المختلفه .

٤ -٣ - رؤيه نحو ايجاد صيغه عمليه لتسويق الحمضيات الغزيه :

في ضوء ماتقدم من استعراض لواقع التسويق المحلي والخارجي لحمضيات القطاع ، يمكن وضع صيغه عمليه تسهم في تخفيف حده ازمه التسويق في القطاع ، وترتكز علي عده محاور ، يجب السير عليها جميعا في آن واحد .

---

(١) عوني سعدي الشوا ، البنيه التحتيه للتصدير الزراعي في قطاع غزه . مشروع التنميه التعاوني - ندوه التسويق الزراعي السادسه - القدس - ٢١ - ٢٤ يونيو ١٩٩٠ .

المحـــور الأول : التنظيم المؤسسي والاداري للسوق المحليه لقد استجابت سلطـــات الاحتلال بشكل جزئي لمطالب العالم اجمع بضروره افساح المجال امام الفلسطينيـــين باقامه مؤسسات اقتصاديه تخدم السكان وتخلق نوع من التنميه الاقتصاديه تسهم فـــي رفع المعاناه عنهم ، لذا فمن الواجب استغلال هذا الواقع الجديد والعمل بالسرعـــه الممكنه من اجل خلق مؤسسات تسويقيه علي اسس علميه - وحتي يتم ذلك يتطلـــب الأمر ما يلـي :-

١ - دعم مادي وفني لسكان القطاع من قبل منظمه التحرير الفلسطينيه بشكل خـــاص فمن واجب منظمه التحرير زياده دعمها المادي من أجل بناء مؤسسات تسويـــق وطنيه واعداد الفنيين المتخصصين لاداره هذه المؤسسات . علي ان تعمل هـــذه المؤسسات علي :-

أ - انشاء شركات تسويق وطنيه ، تتولي مهام العمليه التسويقيه وعلي اسس علميه بعيدا عن اي اعتبارات اخري .

ب - اعداد الكادر الفني المدرب والماهر ، القادر علي القيام بواجباتـــه التسويقيه بما يخدم المنتجين .

ج - تدعيم وتنشيط وتنميه الجمعيات التعاونيه الزراعيه والمؤسسات القائمه مثـل اتحاد منتجي الحمضيات ، لتقوم بنشاط تسويقي ، بالاضافه الي انشطتها الحاليـه ويمكن تطوير اتحاد منتجي الحمضيات بغزه لانه مؤسسه قائمه ومعترف بها مـــن قبل سلطات الاحتلال - هذا الاتحاد اذا تم دعمه ماديا وفنيا يمكن يسهم فـــي حل العديد من المشاكل التسويقيه القائمه .

د - خلق مؤسسات تمويل تساعد المنتجين في حصولهم علي قروض ميسره ومـــن خلال المؤسسات القائمه سواء كانت مؤسسات او جمعيات تعاونيه او اتحـــادات او شركات .

هـ - خلق بنيه تحتيه تسويقيه تتناسب مع صناعه التصدير ، سواء كان اسطول نقل مناسب ، او خدمات تسويقيه أخري كالتعبئه والتغليف ، وتطوير ماهو قائم بالفعل ·

و - الاتصال بالمؤسسات الدوليه المختلفه ذات العلاقه بالنشاط التسويقي من أجل الحصول منها علي المساعدات الماليه والفنيه التي تخدم النشاط التسويقي ·

٢ - دعم عربي الي اهالي الاراضي المحتله ، سواء من قبل الحكومات او المؤسسات او الشركات ، او الافراد او مراكز البحوث والجامعات وبما يخدم ، توفير الامكانات اللازمه لخلق الاطر التسويقيه المناسبه ، وتبادل الخبرات مع الاقطار العربيه التي خطت خطوات واسعه في هذا المجال ، مثل جمهوريه مصر العربيه ، واقطار الخليج العربي ودول المغرب العربي ·

٣ - ارسال البعثات من أجل التعليم والتدريب علي الفن التسويقي سواء في الاقطار العربيه او الاجنبيه ، وتوفير الدعم المالي اللازم لهذا الأمر ، مع انشاء مراكز محليه والاستفاده من الجامعات في الاراضي الفلسطينيه المحتله بقدر المستطاع ·

٤ - توحيد الجهود وتكثيفها ، والبعد عن الاعتبارات التنظيميه والفكريه بقدر المستطاع ، حتي يتمكن اهالي القطاع من بذل الجهود دون خوف ودون مشاكل او تقصيرات ·

المحور الثاني : فتح الأسواق العربيه أمام المنتجات الفلسطينيه،ويقضي ذلك مطالبه منظمه التحرير وبالحاح شديد الي مجلس جامعه الدول العربيه والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومجلس وزراء الزراعه العرب ، والمؤسسات العربيه ذات العلاقه ، ومخاطبه الدول العربيه جميعها ، لفتح اسواقها امام منتجات القطاع والضفه وذلك بالعمل علي ما يلي :

١ - تنفيذ قرارات جامعه الدول العربيه في هذا الشأن .

٢ - تنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والبدء العملي في تطبيق هذه القرارات وتطبيق شهاده المنشأ الفلسطينيه وانهاء كافه الاجراءات اللازمه وبتنسيق متكامل وكامل مع المؤسسات التسويقيه في فلسطين المحتله وغرف التجاره والزراعه .

٣ - تنفيذ مقررات مجلس وزراء العرب الخاص بفتح الاسواق العربيه امام المنتجات الفلسطينيه واعتبار هذا العمل دعم لصمودالأهل في فلسطين المحتله .

٤ - عقد اتفاقيات ثنائيه مع الاقطار العربيه في هذا المجال وبصفه خاصه المملكه الاردنيه الهاشميه ، للسماح بدخول المنتجات الفلسطينيه عبر اراضيها وتقديم كافه التسهيلات الممكنه وكذلك الحال بالنسبه لجمهوريه مصر العربيه ، وعوده بحث امكانيه تصدير المنتجات الفلسطينيه عبر ميناء بورسعيد .

٥ - عقد ندوات سواء في اطار الجامعه العربيه او المنظمات المتخصصه المنبثقه عنها او بالتعاون مع بعض الاقطار العربيه ، لبيان الصعوبات التي تواجه تصدير المنتجات الفلسطينيه ، وكيفيه ايجاد منافذ تسويقيه مناسبه لها سواء داخل الدول العربيه او خارجها والاستفاده بالتوصيات المنبثقه عن مثل هذه الندوات .

المحور الثالث : دول السوق الاوربيه المشتركه.ان الاتفاقيه التي تم عقدها مع دول السوق العربيه المشتركه يجب المحافظه عليها وتقويتها والاستفاده من هذه السوق وذلك من خلال العمل علي ما يأتي :

١ - مزيد من الاتصال مع دول السوق الاوربيه وحثها علي الاستمرار في برنامجها الدعمي للشعب الفلسطيني في فلسطين المحتله وذلك من خلال المؤسسات القائمه في فلسطين المحتله ، ومن خلال منظمه التحرير الفلسطينيه ، ومن خلال الجامعه العربيه ومن خلال الحوار العربي الاوروبي ، ومن خلال الدول العربيه التي لها علاقات مع السوق الاوروبيه المشتركه .

٢ - الاستجابه لكافه ملاحظات خبراء السوق الاوربيه المشتركه فيما يتعلق بجنـــي الثمار والجوده والنوعيه والتعبئه والتغليف .

٣ - ايفاد مبعوثين لدول السوق الاوروبيه المشتركه لدراسه السوق عن قرب ومعرفـه احتياجات ومتطلبات السوق والاستجابه الفوريه لها .

٤ - الالتزام المطلق والدقيق بالاتفاقات التي تم عقدها ، والوفاء بكافه الشروط التي يتم الاتفاق عليها ، وبصفه خاصه فيما يتعلق بمواعيد الشحن ، وتقليل فتـــره البقاء في الميناء وتحضير الشهادات المطلوبه مثل شهاده الشحن وشهـــاده الصلاحيه والشهادات الجمركيه .

٥ - حث دول السوق للتحدث مع اسرائيل بتقديم مرونه كافيه وعدم عرقلتهـــا لعمليات تصدير المنتجات الزراعيه الفلسطينيه الي السوق الاوروبيه ، كمـــا يحدث في حالات فرض منع التجوال وتطويل مده الشحن بدواعي أمنيه وخلافه .

٦ - حث دول السوق المشتركه علي زياده نصيب المنتجات الفلسطينيه التي تدخـــل السوق حتي يمكن الاستفاده القصوي من امكانات السوق المشتركه .

٧ - دعوه دول السوق لاستقدام بعثات تزور الاراضي المحتله وتدرس الواقع ، وتقديم الاستشارات الفنيه لتطويره .

٨ - ترتيب مزيد من الندوات المشتركه والطلب الي دول السوق المشتركه بتقديـــم معونات فنيه تتمثل في تدريب كادرات فلسطينيه في مجالات التسويق المختلفه بل مجالات الانتاج ايضا والاشراف الفني علي عمليات قطف الثمار واعدادهـــا وتعبئتها وتغليفها .

٩ - حث المصدرين الفلسطينيين والمنتجين بالالتزام باتفاقيه السوق الاوروبيـــــه المشتركه وعدم الاستجابه الي الاسعار المرتفعه التي تعرضها اسرائيل والتـــــي

تهدف لتدمير الاتفاقيه بين فلسطين والسوق الاوروبيه المشتركه ، ومهما حاولت اسرائيل من فرض ضرائب وتقديم اغراءات فيجب عدم الاستجابه لذلك كله محافظه علي المكتسبات التي تم تحقيقها مع السوق المشتركه .

المحور الرابع : فتح سوق أوروبا الشرقيه من جديد ، حيث ان هذه السوق كانت قائمه وكانت تستوعب كميات كبيره من حمضيات القطاع في السبعينات وحتي منتصف الثمانينات وحتي الآن ولكن بشكل اقل ، وهذا يتطلب مايلي :

١ - الاتصال بالاقطار الاوروبيه في اوروبا الشرقيه واعاده فتح الملف القديم .

٢ - عقد اتفاقيات جديده مع هذه الاقطار تتضمن فتح اسواق هذه الدول كما كانت عليه في السابق امام المنتجات الفلسطينيه .

٣ - الاستجابه الي طلبات الدول الاوروبيه الشرقيه وملاحظاتها ان كان لها اي ملاحظات او متطلبات .

٤ - حث هذه الاقطار علي تقديم المساعدات الفنيه في مجالات التدريب والتعليم .

المحور الخامس : فتح السوق الايرانيه والدول الاسلاميه امام المنتجات الفلسطينيه ويتم هذا من خلال طرح هذا الأمر في المؤتمرات الاسلاميه التي يتم انعقادها . وذلك من خلال :

١ - الاتصال مع ايران والعمل علي الاتفاق معها علي تقديم الدعم للشعب الفلسطيني في المجال الاقتصادي كما تقدم دعما سياسيا ، خاصه وان ايران دوله اسلاميه وتتحدث عن القضيه الفلسطنيه بايجابيه وتعادي اسرائيل ، فيمكن استغلال ذلك في مطالبتها بفتح سوقها من جديد للحمضيات الفلسطينيه .

٢ - الاتصال برابطه العالم الاسلامي وطرح هذه القضيه عليها للعمل علي فتح اسواق الدول الاسلاميه امام المنتجات الفلسطنيه ذات شهاده المنشأ الفلسطنيه والمعتمده من جامعه الدول العربيه وسفارات فلسطين .

المحـــور السادس : مصنع العصير يحتاج قطاع غزه الي مصنع لتصنيع الحمضيات حـتي يخلق نوعا من الاستقرار في اسعار الحمضيات ، خاصه وان سلطات الاحتلال تتحكـم في عمليات التصدير وتؤثر بشكل مباشر علي اسعار البيع والشراء . فوجود مثل هـذا المصنع يجعل المنتج في آمان نفسي بان كافه ما لديه من انتاج سيتم تصريفه وباسعـار مناسبه ، حيث مالا يذهب للتصدير ، يمكن ان يذهب الي مصنع العصير .

وتكثفت الجهود من أجل انشاء هذا المصنع ، وتمت اتصالات علي ارفـــع المستويات مع الحكومه الايطاليه من أجل تمويل وتنفيذ هذا المشروع الذي يخـــــدم قطاع المنتجين في قطاع غزه ، ووافق رئيس وزراء ايطاليا علي انشاء هذا المشـروع في بدايه عام ١٩٨٨ . وتم تحديد الموقع ومساحته ، كما تم الاتفاق علي ان تتولـــي الجمعيه التعاونيه لتسويق الحمضيات الاشراف علي هذا المصنع ، كما وافـق برنامـج الامم المتحده للتنميه المساعده في انشاء هذا المصنع (UNDP) وكان من المفتـرض ان يبدأ التنفيذ في ١٩٨٩/٦/٢٨ ، الا أن سلطات الاحتلال بدأت في وضع عراقيـــل امام اتمام المشروع ، لان هذا المشروع يتناقي مع سياستها الراميه الي تدمير قطـــاع الحمضيات في غزه ، كما انه ينافس مصانعها . وتمت اتصالات بين اسرائيل وايطاليـا لتذليل العقبات ووافقت سلطات الاحتلال علي انشاء المشروع بشرط ان يتم تصديـــر ٧٥٪ من انتاج المصنع للخارج ، و٢٥٪ تسوق محليا والا يباع في اسواق اسرائيل .

وتضمن المصنع خطين انتاج ومجهز لاضافه خطوط اخري لتعبئه عصيـــــر الجوافه وعصير البندوره (الطماطم) .

وتحدد رأس مال المصنع بحوالي ١٠ مليون دولار خصصت قيمه الارض حوالي مليون دولار والمباني ٢ر٣ مليون دولار وسيقام المصنع علي مساحه ٢١ الـــف مترمربع . وسيوفر فرص عماله كبيره .

المحور السابع : إنشاء شركة تجاريه في اطار منظمة التحرير تتولى تسويق منتجات الضفة والقطاع .

نظرا للصعوبات الحالية والمتمثله في إيجاد أسواق مناسبه أمام المصدرين من سكان القطاع والضفه، فقد يكون من المناسب إنشاء شركة تجاريه زراعية في إطار منظمة التحرير الفلسطينيه متخصصة بصفه اساسيه في تسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية ، بحيث تقوم هذه الشركة بشراء المحصول من المنتجين أوالمصدرين في الضفه والقطاع لحسابها، وتقوم هي بتسويق المحصول في الأسواق العربية والاسلامية والعالمية ، وربما تكون هذه الشركة قادره علي القيام بواجباتها لقدرتها علي الحركة وتوفر الأموال اللازمة والكادرات الفنيه المتخصصة.

وإذا كانت هناك صعوبه في إنشاء هذه الشركه في اطار منظمة التحرير، فيمكن ان ينشؤها مجموعة من رجال الأعمال الفلسطينيين أو العرب ذوي الخبرات العاليه في هذا المجال، ولكن الأمر يتطلب دعوه المنظمة لمثل هذا العمل والذي سيخدم جمهور الزراع.

هذا وبغض النظر عن التجارب الجزئيه الماضية في هذا المجال والتي لم تصادف النجاح المطلوب ، فتظل هذه الفكره هامه وضروريه لتخليص المنتجين الفلسطينيين من مأزقهم الراهن، حتي لو أن هذه الشركة إحتاجت الي دعم وعون مادي من المنظمة أوالاقطار العربية الشقيقه ، ولكن الجديه في الأمر مطلوبه، وكافة الشركات من هذا النوع تحقق أرباحاً مناسبه .

موجز وتوصيات

يمثل محصول الحمضيات في قطاع غزه أهمية خاصه في الاقتصاد الزراعي الفلسطيني حيث يمثل دخله ٢٠ ـ ٥٠٪ من الدخل الزراعي، وأكثر من ٦٠٪ من دخل المحاصيل الزراعية (الانتاج النباتي). كما ان المساحات المزروعة بالحمضيات تتراوح نسبتها بين ٣٠ ـ ٣٥٪ من جملة الرقعة الزراعية بالقطاع . هذا بالاضافة الي فرص العمالة التي يوفرها كل عام، والأنشطة الصناعية التي ترتبط به. علاوه علي أن هذا المحصول يمثل أحد السمات الوطنيه الفلسطينية لما تشتهر به فلسطين من بيارات الحمضيات .

ولقد حدث تدهور شديد في السنوات القليلة الماضية لهذا المحصول من حيث المساحات المزروعة والأنتاجية والانتاج ، فقد انخفضت المساحة بحوالي ١١ ألف دونم خلال خمسة عشر سنه وانخفضت الانتاجية من ٣٫٥ طن/ دونم الي ٢٫٤ طن/ دونم وبالتالي الانتاج إنخفض من ٢٨٤ ألف طن عام ١٩٧٦/٧٥ الي حوالي ٢١٦ ألف طن عام ١٩٩٠/٨٩.

وترجع الأسباب الكامنه وراء هذا التدهور الى إهمال المنتجين في خدمة هذا المحصول نظراً لانخفاض العائد من الوحده المنزرعة ، بل الخسارة التي حققها المنتجون في السنوات الأخيره، جعلت الكثيرين يعدموا كثيرا من الاشجار وهي مازالت في مرحلة الأنتاج. ويرجع إنخفاض العائد المتحقق للدونم الي عدم قدرة أهالي القطاع علي ايجاد سوق لتصريف الأنتاج ، حيث حاولت السلطات الاسرائيلية منذ بداية الاحتلال ١٩٦٧، احكام السيطره علي التجارة الخارجية والحياه الاقتصادية بشكل عام ، بل تعمدت تنفيذ سياسة موجهه للقضاء علي شجرة الحمضيات في القطاع حيث اغلقت منافذ التسويق، ومنعت تجديد الاشجار الهرمه، وقننت استخدام المياه، واعطت تسهيلات مالية لكل مزارع يتخلص من اشجار الحمضيات ،

إذن المشكلة أساساً هي مشكلة تسويق الحمضيات، وتفاقم هذه المشكلة أدي الي تدهور حاد في الانتاج وبالتالي نجاح نسبي في مخطط سلطات الاحتلال .

ولقد كان تصدير الحمضيات في أوائل واواسط السبعينات الي ايران بصفه اساسية، والي الدول الشرقية، إلا أنه بعد الحرب الايرانية /العراقية توقفت واردات ايران من حمضيات القطاع وكذلك واردات العراق وسوريا ، كما تقلصت السوق الأوربية الشرقية وانخفضت بشكل كبير في الثمانينات ، وكانت شركة (أجريكسكو) الاسرائيلية هي الشركة المحتكره لشراء حمضيات القطاع والاسعار التي تحددها، وامام هذا كله كان يتم تصريف الأنتاج عبر السوق الاردنية ، مما جعل سعر الطن ينخفض أحياناً الي ٤٠ دولار . واضافة الي تلك المشاكل ، فإن عدم وجود صناعة متطوره وعدم السماح باستيراد مستلزمات الانتاج أدي الي تفاقم المشكلة.

وتتمثل المشكلة التسويقية الضخمة في عدم وجود اسواق لتصريف الأنتاج الذي يصل الي حوالي ٢٠٠ الف طن سنوياً، بالاضافة الي عدم وجود جهاز تسويقي مؤسسي وفني يقدم خدمات تسويقية متطورة تخدم المنتجين ، حيث لاتوجد جمعيات تعاونية متقدمه ولامؤسسات ، باستثناء اتحاد منتجي الحمضيات والذي لايمثل التسويق هدفه الرئيسي. وهذا الوضع القائم من أهم أسبابه عدم سماح سلطات الاحتلال بقيام مؤسسات وطنيه متخصصة ، بالاضافة الي عدم توفر الامكانات المادية والفنيه في قطاع غزه.

وبعد الانتفاضة المباركة في ١٩٨٧/١٢/٩، اخذت اوروبا الغربية تهتم بالمواطنين الفلسطنيين تحت الاحتلال الاسرائيلي ، وكان من بين إهتمامهم السماح باستيراد كميات محدوده من الحمضيات في قطاع غزه وبعض الخضروات وتقديم بعض المساعدات الفنيه، ولكنها جميعها مازالت في مراحلها الأولي .

إذن مازالت المشكلة قائمه وتحتاج الي ايجاد صيغ مناسبة لحلها تتمشي مع الأوضاع القائمة ، وبصفة خاصة ان نتائج التحليل الاحصائي اكدت بشكل مباشر أن الاعتماد علي السوق الاسرائيلية سيؤدي في المستقبل الي انخفاض الأنتاج الكلي والي تقلص الصادرات عبر الاردن الي الاقطار العربية والعالم الخارجي ، كما ان التحليل الاحصائي أظهر أن زيادة الصادرات الي العالم الخارجي لها اثرها الايجابي علي الأنتاج الكلي للحمضيات وبصفه خاصة التصدير للأردن والي سوق أوروبا الشرقية.

ولاقناع المنتجين بضرورة الاعتماد علي التصدير للخارج وعدم الاعتماد علي التصدير للسوق الاسرائيلية ، فلابد من ايجاد منافذ تسويقية مناسبة عبر البلدان العربية وأوروبا الشرقية والسوق الاوربية المشتركة، فالمنتج همه الاساسي تصريف إنتاجه وتحقيق استقرار نسبي مناسب في هذه العملية التى تشكل شغله الشاغل كل موسم إنتاجي .

وأمام هذا الوضع المعقد، فالقطاع يخضع للاحتلال الاسرائيلي ، والاقطار العربية يهمها ان تستورد احتياجاتها بأسعار مناسبة وبجوده عالية وفي أوقات مناسبة - والسوق الاوربية تحتاج الي خبرات واسعة في التعامل معها، من حيث الاستقرار في عمليات التصدير ، والنوعية والعبوات والجوده والقدره علي المنافسة، خاصة وان اسرائيل تضع ماتشاء من قيود وعراقيل أمام التصدير للأسواق الخارجية دون رقابة من أحد أودون ان تعمل اي اعتبار لأي عوامل سوي مصلحتها الذاتية .

من هنا فإنه للخروج من هذا المأزق الحرج، فإن البحث يوصي بمجموعة من العوامل التي تشكل اطاراً للحركه في سبيل التغلب علي مشكلات إنتاج وتسويق حمضيات قطاع غزه نوردها أهمها في الآتي :

١ - يجب السعي الحثيث لدي كافة الاقطار العربية المستوردة للحمضيات من أجل تحديد نصيب محدد لحمضيات قطاع غزه واعتبار ذلك نوع من دعم صمود ابناء القطاع امام تحديات الواقع القاسي الذي يفرضه الاحتلال .

٢ - اجراء مزيد من المفاوضات مع الاردن من أجل السماح الي عبور منتجات القطاع من الحمضيات عبر اراضيها دون وضع قيود تعرقل عمليات التصدير أوتؤخر وصول الشحنات فى مواعيدها المحدده وتقديم التسهيلات اللازمة والخدمة التسويقية المناسبة .

٣ - السعى لدي جامعة الدول العربية من أجل تنفيذ مقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس وزراء الزراعة العرب والتي تفتح الاسواق العربية أمام حمضيات قطاع غزه.

٤ - استمرار الاتصالات وعقد الاتفاقيات مع السوق الاوربية المشتركة من أجل زيادة حصة قطاع غزه في توريد الحمضيات وتقديم الدعم الفني وممارسة ضغوط علي اسرائيل من أجل الحد من القيود والتى تفرضها على تصدير حمضيات القطاع للخارج.

٥ - على منظمة التحرير الفلسطينية تقديم مزيد من الدعم المادي لمنتجي الحمضيات ، لتعويض جانب من تكلفة الانتاج بحيث يضمن المنتج تحقيق دخل مناسب يحفزه على الاستمرار فى الأنتاج ووقف تدهور المساحة والانتاج .

٦ - اعداد كادرات تسويقية مدربه وقادرة على التعامل مع الاسواق العالمية حتى تستطيع ان تقدم السلعة فى صوره تتناسب واذواق المستهلكين، ومن أجل اتمام الصفقات التجارية ، ومراقبة الجوده والانتاج وعمليات التعبئة والتغليف للتمشى مع التقدم الجاري فى هذا المجال.

٧ - إنشاء مؤسسة وطنيه أو أكثر متخصصة فى النشاط التسويقي وبصفه خاصة تسويق الحمضيات ، بما يسهم في تخفيف حدة المشكلة القائمة وايجاد صيغ مناسبة للمشكلات التي تواجه المنتجين والتجار في هذا المجال

٨ - حث السعي لدي الأقطار الاسلامية المستوردة للحمضيات لاستيراد جانب من حمضيات القطاع وتقديم المساعدات الفنيه والمادية ما أمكن.

٩ - تشجيع التسويق التعاوني وانشاء الجمعيات التعاونية المتخصصة في إنتاج وتسويق الحمضيات ، بالاضافة الى تطوير ماهو قائم منها، وتطوير اتحاد منتجي الحمضيات بغزه بحيث يشمل نشاطه العملية التسويقية.

١٠ - إنشاء مركز بحثي خاص بالحمضيات ، يشمل نشاطه تطوير الانتاج وتطوير العملية التسويقية وتقديم المساعدات الفنيه للمنتجين وللتجار.

١١ - زيادة الاهتمام بمحطات التعبئة القائمة وزيادة طاقاتها الأنتاجية ومدها بما يلزمها من أموال وخبرات فنيه وعدد ومعدات ، بما يسهم في رفع كفاءتها وتحسين ادائها وتقليل تكاليف التعبئة والتغليف .

١٢ - دعم اسطول النقل الحالى وتطويره ، خاصه وانه متخلف ويعمل منذ ماقبل عام ١٩٦٧، لما لعنصر النقل من أهمية كبيره في النشاط التسويقى .

١٣ - استمرار متابعة عرض الحكومة الايطالية بإنشاء مصنع للعصير يستوعب الكميات الفائضة عن التصدير، حيث ان إنشاء هذا المصنع يشكل أهمية إقتصادية وطنية خاصة، فهو يخلق نوع من الاستقرار والأمان للمنتجين من حيث تصريف إنتاجهم. فكلما كان تنفيذ إنشاء المصنع في وقت أقصر كلما كان ذلك أفضل .

وتظل فى النهاية مقوله ان سكان القطاع يقع عليهم العبىء الاساسي في إيجاد الحـــلول لمشاكلهم الإنتاجية والتسويقية ، والتى تظل غير كافيه بدون دعم ومسانده من منظمة التحريـــر الفلسطينية والاقطار العربية والسوق الاوروبية المشتركة، والهيئات الدولية المتخصصة والهيئات والمؤسسات الغير حكوميه التي تقدم مساعدات فنيه ومالية في هذا المجال.

واخيراً فان تصفية وتنقية الأجواء العربية له كبير الأثر في حل هذه الاشكالية وسواهـــا سواء بالنسبة لقطاع غزه والاقطار العربية ، ونـسأل الله أن يوحد صفوف الأمـه العربية.

والله من وراء القصد وهو ولي التوفيق ،،،

المراجـــــع

١ - ايرفي برنسمو، المساعدة الفنيه الفرنسية - ندوه التسويق الزراعي السادسة، القدس - يونيو ١٩٩٠.

٢ - بيرناردفيرجي، الفرص المتاحة في السوق الاوروبية للانتاج الزراعي الفلسطيني، ندوه التسويق السادسة ، القدس - يونيو ١٩٩٠ .

٣ - بيل سيلاريوس - معاملة المحصول والشحن - ندوة التسويق السادسة - القدس - يونيو - ١٩٩٠.

٤ - جامعة الدول العربية - المجلس الاقتصادي والاجتماعي - الدورة رقم ٤٨ - تونس - ١٩٨٩.

٥ - جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مجلس وزراء الزراعة العرب - الدورة التاسعة عشره - طرابلس ، يناير ١٩٩٠.

٦ - جان جاك سكرفيزي - نظام وقوانين السوق الاوروبية - لندوة التسويق السادسة - القدس - يونيو ١٩٩٠.

٧ - جون مرجان - سياسات السوق الاوروبية تجاه تصدير الانتاج الزراعي الفلسطيني، الي دول السوق الاوروبية - ندوة التسويق الزراعي السادسة - القدس - يونيو ١٩٩٠

٨ - رجاء شحاده - قانون المحتل (اسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزه) - مركز دراسات الوحده العربية بالاشتراك مع مؤسسة التعاون الفلسطينية - بيروت - مارس ١٩٨٩.

٩ - رسالة موجهه من دائرة الزراعة بقطاع غزه الي ضابط ركن ومدير عام الزراعة بغزه - يوليو ١٩٩٠.

١٠- فراس صوالحه، دكتور، زراعة وإنتاج الحمضيات في قطاع غزه - مركز الدراسات الريفية - جامعة النجاح الوطنية - نابلس - ١٩٨٢.

١١ - اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل - مؤشرات إحصائية اساسية حول فلسطين المحتله - بنك المعلومات - نشره رقم (١) - عمان - يونيو - ١٩٨٨.

١٢ - اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة - عمان - يونيو ١٩٨٨ ، نشره رقم (٢) ،عمان - يونيو ١٩٨٩.

١٣ - لورنس هاريس - النقد والتمويل في الاراضي المحتلة في إطار نظام مصرفي غير متطور، الاقتصاد الفلسطيني - تحديات التنمية في ظل إحتلال مديد - مركز دراسات الوحده العربية بالاشتراك مع مؤسسة التعاون الفلسطينية - بيروت - مارس ١٩٨٩.

١٤ - محمد الريس - تجربة قطاع غزه في التصدير المباشر الى السوق الاوروبية - ندوة التسويق الزراعي السادسة ، القدس ، يونيو ١٩٩٠.

١٥ - منير احمد عوض وجمال ابوعمر - الجدوي الاقتصادية الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزه - مركز الدراسات الريفية - جامعة النجاح الوطنية - نابلس - يناير ١٩٨٤.

١٦ - هشام عورتاني، سياسات التنمية الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزه - مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع مؤسسة التعاون الفلسطينية - بيروت - مارس ١٩٨٩.

تقارير

١ - دائرة الزراعة - قطاع غزه - تقارير متفرقة وغير منشوره

٢ - جمعية اتحاد منتجي الحمضيات ، قطاع غزه ، التقرير السنوي لعام ١٩٨٩.

٣ - جمعية اتحاد منتجي الحمضيات ، قطاع غزه، التقرير السنوي لعام ١٩٩٠.

٤ - منظمة التحرير الفلسطينية - تقارير غير منشوره.

نشرات إحصائية

١ - النشره الاحصائية السنوية للمناطق المحتله، مركز الدراسات الريفية ، جامعة النجاح، نابلس رقم (١) ١٩٨٠.

٢ ـ النشره الاحصائية السنوية للمناطق المحتله ـ ه. ج: الدراسات الريفية ـ جامعة النجاح ـ نابلس رقم ٢ ، ٣، ٤، ٦ ، ، ١٩٨٢، ١٨٢، ١٩٨٤، ١٩٨٦.

٣ ـ ، النشره الاحصائية الزراعية للضفة الغربية وقطاع غزه ، المكتب المركزي للاحصاء، منظمة التحرير الفلسطينية ـ العددين الخامس والسادس ، دمشق ١٨٢، ١٩٨٤/١٩٨٥.

٤ ـ Israel - Statistical abstract of israel, No 40.1989.

الملاحق

٣ - محطة شوا ومرتجي - مصنع شركة تعبئة الحمضيات المحدودة ، تأسست عام ١٩٦٨ ، وتبلغ طاقتها الانتاجية ٨ - ١٠ الاف عبوه يومياً ، وهي شركة قطاع خاص مساهمة محدوده .

٤ - الشركة العربية لتعبئة ثمار الحمضيات - شركة مساهمه محدوده تأسست في ١٩٧٦/٨/١ تبلغ طاقتها الانتاجية ١٠ - ١٢ الف عبوه يومياً .

٥ - محطه الجمعية التعاونية ، مصنع الجمعية لتعبئة وتصدير الحمضيات - شركة مساهمة محدوده تأسست عام ١٩٧٢ وتبلغ طاقتها الانتاجية حوالي ١٠ - ١٤ الف عبوه يومياً .

٦ - محطة خليل ابوالخير ، مصنع ابوالخير لتعبئة الحمضيات - شركة اهلية مساهمه تحمل اسم اصاحبها - تأسست عام ١٩٦٩ وتبلغ طاقتها الأنتاجية ١٠ -١٢ الف عبوه يومياً .

٧ - غازي الشوا ، محطة الشوا لتعبئة الحمضيات والخضار ، شركة قطاع خاص ، تأسست عام ١٩٧٦ ، وتبلغ طاقتها الانتاجية ١٠ - ١٢ الف عبوه يومياً .

وجدير بالملاحظة مايلي :

١ - تبلغ الطاقة الانتاجية لهذه المحطات السبع حوالي ٦٦ - ٧٢ الف عبوه يومياً .

٢ - تبلغ عدد فرص العمل الموسمية (ستة اشهر) حوالي ١١٥٥ فرصة عمل يومياً .

٣ - يبلغ عدد العمال الثابتة حوالي ١٢٠ موظف وعامل فني في وظائف دائمة .

٤ - تعاني هذه المحطات من صعوبات بالغة في توفير إحتياجاتها من المواد الخام اللازمة للتعبئة والتغليف وتوفير قطع الغيار .

٥ - تعاني هذه المحطات من كثرة أوامر منع التجوال ومايسببه ذلك من خسائر لهذه المحطات

٦ - عدم توفر وسائل نقل ملائمة لضعف رأس مال هذه المحطات

وفي كل الاحوال فإن هذه المحطات تعتبر هامه جداً بالنسبة لتسويق الحمضيات ويكفي انها تمثل مجهودات محليه وطنيه تحقق اكتفاء ذاتي .